الفصل السادس

سكان جمهورية العراق

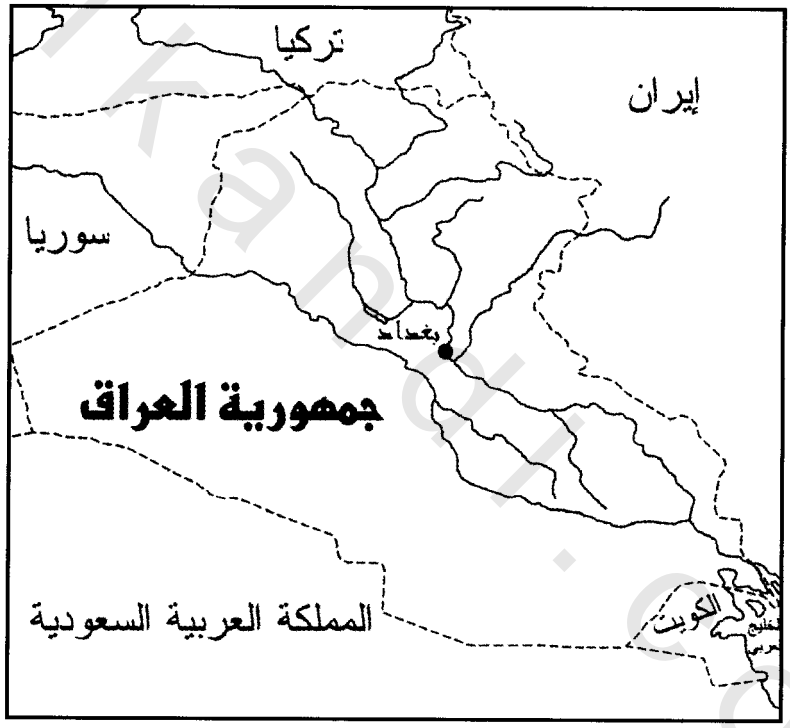

إعداد
أ. د. عباس فاضل السعدي
قسم الجغرافيا - كلية الآداب
جامعة قاريونس - المرج - ليبيا

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد

تقويم مصادر البيانات السكانية:

يعد الجهاز المركزي للإحصاء بهيئة التخطيط الجهة المسؤولة عن إجراء التعدادات والمسوح بالعينة وجمع البيانات وكل ما يتعلق بالمعلومات الإحصائية في العراق. وتقوم مديرية الإحصاء الصحي والحياتي بوزارة الصحة بعملية تسجيل المواليد والوفيات، في حين يقع على عاتق المحاكم الشرعية مسؤولية تسجيل إجراءات الزواج والطلاق وكافة التغيرات في الأحوال الشخصية.

١. مصادر البيانات الثابتة: التعداد، العينة:

التعداد: census

عرف التعداد، بشكله البسيط، في العراق القديم. فقد أكدت عدة إشارات، من خلال الكتابات المسمارية، أنه كانت للسومريين فكرة عن عدد السكان في مناطق حكمهم، منها الإشارة التي وردت في إحدى كتابات الأمير (كوديا) بأنه أجرى ما يشبه التعداد في إمارته (لكش) قبل أكثر من ٤١٠٠ عام[١].

وفي العهود الحديثة جرت أول محاولة لتسجيل السكان بعد تأسيس الدولة العراقية في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٢٧، إلا أن السلطات ألغت النتائج في نهاية عام ١٩٣١[٢]، لفقدانها الكثير من المقومات الحديثة والأساليب العلمية في التعداد. وفي أواسط أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٣٤ بوشر في تسجيل السكان من جديد، وهذا التسجيل وإن كان أفضل من سابقه إلا أنه يفتقر إلى الكثير من المعلومات.

غير أن السنوات اللاحقة شهدت قفزة نوعية في مجال التعدادات السكانية بمفهومها الحديث، وجميعها تمت في شهر تشرين الأول (أكتوبر). وعموماً يمكن القول بأن أول تجربة جادة في ميدان تعدادات السكان هي التي جرت في عام ١٩٤٧، حيث يعد هذا التعداد ناجحاً إلى حد ما. وخاصة في المدن حيث إن نجاحه في القرى والأرياف كان محدوداً؛ ولهذا أضيف إلى النتائج النهائية نحو ربع مليون شخص ليصبح عدد السكان نحو خمسة ملايين نسمة[٣].

وفي عام ١٩٥٧ أجري تعداد جديد كان أنجح من سابقه وأكثر دقه منه، وعُدَّ أساساً لقيود العراقيين[٤]، بالرغم من وجود بعض الجوانب السلبية.

وأجري تعداد آخر في عام ١٩٦٥ (قبل أوانه بعامين لأغراض انتخابية)، وبالرغم من الاستعدادات الضخمة التي أعدت لهذه العملية إلا أنها لم تخرج بالنتائج نفسها التي تم الحصول عليها في تعداد عام ١٩٥٧، بسبب الظروف المحيطة بالبلاد آنذاك، بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية في الشمال[٥].

وفي عام ١٩٧٧ أجري تعداد جديد، وعدت النتائج التي تمخضت عنه على مستوى عالٍ من الدقة. وبمثل هذا المستوى كانت بيانات تعداد عام ١٩٨٧. وقد تميز هذا التعداد بظهور نتائجه بعد مدة قصيرة من إجرائه.

ولقد وفرت بيانات تعدادي ١٩٧٧ و١٩٨٧ مؤشرات إحصائية دقيقة وشاملة عن المتغيرات السكانية والسكنية والاجتماعية والاقتصادية في العراق على مستوى المحافظة ولكل من الحضر والريف. وهي تفي بمتطلبات خطط التنمية القومية، وبما يضمن إجراء المقارنات الدولية على أسس علمية سليمة. وقد جاءت استمارة تعداد عام ١٩٧٧ بستين حقلاً وزعت بياناتها على ٩٥

جدولاً. في حين جاءت استمارة تعداد عام ١٩٨٧ بنحو ٧٥ حقلاً وزعت بياناتها على ١٢٦ جدولاً. بالإضافة إلى جداول أخرى لم تنشر ومخزونة في الحاسبة الإلكترونية ويمكن الاستفادة منها وقت الحاجة.

وآخر تعداد شهده القطر العراقي كان قد تم في عام ١٩٩٧ متضمناً ٧٥ حقلاً، وبسبب الظروف الاستثنائية المحيطة بالقطر استبعدت المحافظات الشمالية الثلاث من عملية التعداد وإن أضيفت تقديراتها إلى مجموع السكان. وتشير انطباعات الباحث عن هذا التعداد من خلال مجريات عملية التعداد ومستوى العدادين الفني إنه لم يكن بالمستوى ذاته للتعدادين السابقين له. كما أن نتائجه لم تعلن لحد الآن سوى بيانات أولية محدودة، مما تعذر استخدامها في هذه الدراسة باستثناء القليل منها.

العينـــة:

المسح بالعينة Sample Survey هو استنتاج إحصائي يقوم على التعميم من الجزء إلى الكل، وعن طريقه يمكن الحصول على البيانات السكانية بسرعة وبكلفة قليلة من دون اختزال كبير في الدقة. و تجري هذه المسوحات إما لمجموع السكان أو لفئة منهم. وبسب أهمية دور المسوحات بالعينة في جمع أي من أنواع المعلومات الإحصائية، ديموغرافية كانت أم غيرها تولي الدول اهتماماً خاصاً بها.

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بعملية مسح بالعينة لدراسة الظواهر الحياتية خلال عامي ١٩٧٣ / ٧٤ و ١٩٧٤ / ٧٥، وشمل المسح عينة تمثل ١٪ من السكان. وفي عام ١٩٧٤ أجري مسحاً خاصاً بخصوبة المرأة العراقية[٦]. وفي عام ١٩٨٠ قام الجهاز المركزي للإحصاء

بمسح جديد بالعينة للظواهر الحيوية في العراق[٧]. وفي عام ١٩٩٠ أتم مسحاً آخر مماثل بالعينة بلغت نسبتها ١,٧ ٪ من إجمالي السكان لغرض التعرف على خصائصهم الديموغرافية[٨].

٢. مصادر البيانات غير الثابتة : سجلات المواليد والوفيات و الهجرة:

غالباً ما تكون الإحصاءات الحيوية غير كاملة لدرجة مقبولة في معظم البلدان النامية؛ ولذا فإن معظم البيانات والتفسيرات التي تخص المستويات والاتجاهات في معدلات المواليد والوفيات تكون غير سليمة بسبب الطبيعة الخاطئة للمعلومات الأساسية. كما أن المواليد لا تسجل في المناطق الصغيرة؛ ولذا فإنه يندر استخدام هذا المعدل لقياس السرعة التي يتكاثر بها السكان على مستوى مثل تلك المجتمعات[٩].

وما تزال الإحصاءات الحيوية في العراق بعيدة عن الدقة لقلة التزام السكان بالتبليغ عن هذه الأحداث لاسيما في المناطق الريفية. فعلى الرغم من أن عملية تسجيل المواليد والوفيات قد بدأت في العراق منذ عام ١٩٤٩ إلا أن بياناتها لا تزال دون المستوى المطلوب. فالمسجل منها لدى الدوائر المختصة أقل بكثير من الواقع. فعلى سبيل المثال ارتفع معدل المواليد الخام المسجل من ١٧,٣ إلى ٣٦,٨ في الألف، ومعدل الوفيات الخام من ٤,٧ إلى ٥,٣ في الألف بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩[١٠]، إلا أن المعدل ما زال دون الرقم الحقيقي.

أما بيانات الهجرة الخارجية (الوافدة والمغادرة) فعلى الرغم من توفرها في الموانئ الجوية والبحرية ومراكز الحدود البرية ودوائر الإقامة والجوازات أو غيرها من الدوائر، إلا أنه لا تتوفر سجلات منظمة ببياناتها. والأهم من ذلك أنها غير متاحة للباحثين؛ ولذلك تعذر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

وبالإضافة إلى مصادر البيانات السابقة استفادت هذه الدراسة من بعض الإحصاءات والمطبوعات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، فضلاً عن مطبوعات الأمم المتحدة لاسيما الصادرة عن القسم السكاني في نيويورك(*).

أولاً: نمو السكان

١. اتجاهات النمو ومعدلاته:

بغض النظر عن طبيعة البيانات الديموغرافية في العراق من حيث قصورها وعدم دقتها أحياناً فإن كافة المؤشرات تشير إلى استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعه وبمستوى يقرب من الثبات لاسيما خلال أربعة عقود سابقة.

وتبعاً لستة تعدادات للسكان جرت في العراق خلال السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٩٧ يوضحها الجدول (١)، فإن عدد السكان كان في تزايد مستمر، من ٤,٨ مليون نسمة في أول تعداد إلى أكثر من ٢٢ مليون نسمة في آخر تعداد وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت ٣,١ ٪ سنوياً خلال المرحلة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٧، وإلى أكثر من ذلك في أواسط هذه المرحلة حيث ارتفع المعدل إلى ٣,٤ ٪ بين عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧. وهذا الارتفاع ناجم عن مستوى مرتفع للخصوبة اتصفت بها تلك المدة بسبب الزواج المبكر مع قلة (أو غياب) استعمال وسائل تنظيم الأسرة.

أما المرحلة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٧ فقد انخفض خلالها معدل النمو قليلاً قياساً بالفترة السابقة، فبلغ نحو ٣ ٪ وهو يعكس تناقص السكان ، بسبب الوفيات أو انهجرة إلى الخارج خلال الحرب العراقية الإيرانية وأحداث الخليج وما رافقها من حصار اقتصادي.

ويوضح الجدول (١) أن معدل نمو السكان الذكور ينحدر بشكل ظاهر بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٧. هذا الانخفاض (في تعداد ١٩٨٧) يعكس التأثير السلبي

للحرب العراقية الإيرانية على الذكور ممن ساهموا في القتال ومات عدد كبير منهم، أما انخفاض المعدل في عام ١٩٩٧ فهو ناجم عن هجرة أعداد كبيرة من الذكور إلى خارج العراق طلباً للقمة العيش تاركين عوائلهم داخل القطر، فأدى إلى انخفاض أعداد الذكور وانحدار معدل نموهم قياساً بمعدل نمو الإناث.

أما نمو السكان بحسب البيئة فإن المعدلات تشير إلى ارتفاع مستوياتها في المناطق الحضرية إلى ٥,٣ ٪ بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٨٧ مقابل ٠,٩ ٪ لسكان الريف، وهو يعكس الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر. وانخفض المعدل المشار إليه خلال المدة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣ إلى ٣,٢ ٪ مقابل ارتفاع نظيره في المناطق الريفية إلى ٢,٤ ٪ سنوياً. وقد يكون للعامل الإداري دور في هذا التغير للمعدلات المذكورة من حيث تغيير رتبة مراكز الاستيطان الحضرية إلى ريفية. فضلاً عن تناقص الهجرة الريفية إلى الحضر، بل قد حصل العكس، حيث بدأ أبناء المدن يستثمرون الأراضي الزراعية في المناطق الريفية؛ لأن الزراعة أصبحت مجدية اقتصادياً وتعطي مردوداً مادياً جيداً لمن يستغل الأرض.

وبالرغم من انخفاض معدل النمو في المرحلة الثانية إلا أنه يُعد مرتفعاً بالمقاييس العالمية، فقد سجلت المدة ١٩٦٠ - ١٩٩٣ معدلاً للنمو يزيد على متوسط الوطن العربي والدول النامية. وإذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي وكل من ليبيا وجيبوتي والأردن وسوريا فإن معدل العراق يفوق ما يناظره في بقية الأقطار العربية. وارتفاع المعدل يعكس تحسن الأحوال الاقتصادية والصحية في القطر العراقي ولا سيما خلال المدة التي سبقت عام ١٩٩١. ونجم عن تحسن الأحوال المشار إليها ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية ومعدل الهجرة الوافدة إلى القطر والذي تناقص كثيراً في سنوات ما بعد الحصار.

جدول (١)

معدلات نمو السكان في العراق بحسب النوع بين عامي ١٩٤٧ و١٩٩٧.

التعداد	إجمالي عدد السكان	معدل النمو السنوي ٪		
		ذكور	إناث	مجموع
١٩٤٧	٤,٨٢٦,٠٠٠	–	–	–
١٩٥٧	٦,٢٩٩,٠٠٠	٣,٤	٢,١	٢,٧
١٩٦٥	٨,٠٤٧,٤١٥	٣,٣	٢,٩	٣,١
١٩٧٧	١٢,٠٠٠,٤٩٧	٣,٥	٣,٣	٣,٤
١٩٨٧	١٦,٣٣٥,١٩٩	٣,١	٣,٢	٣,١
١٩٩٧	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧	٣,٤	٣,٠

المصدر : حسب معدلات النمو اعتماداً على تعدادات السكان للسنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٨٧، جداول متعددة، والنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٧.

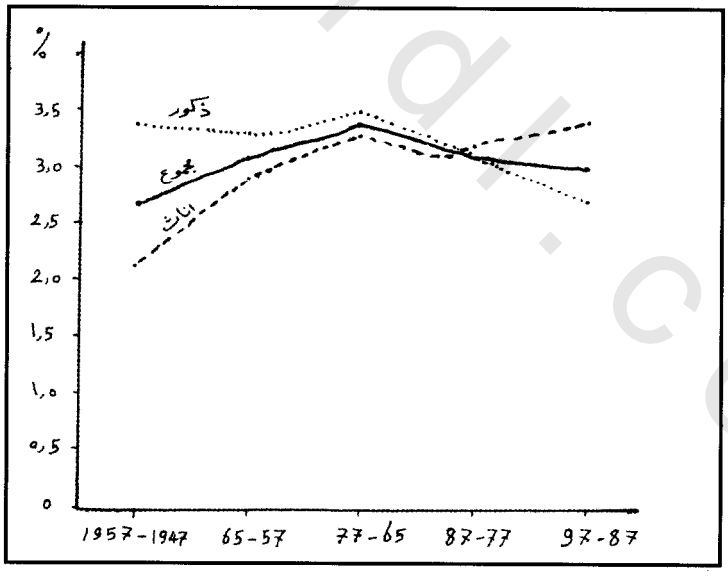

شكل (١)

معدل نمو السكان في العراق خلال المدة ١٩٤٧ - ١٩٩٧ بحسب النوع (٪)

وبقي معدل نمو السكان مرتفعاً في النصف الأول من عقد التسعينيات بسبب استمرار مستوى الخصوبة على ارتفاعه مقابل انخفاض في معدل الوفيات. بل إن هذا الانخفاض وصل إلى مستويات متدنية جداً في بلدان المشرق العربي الأخرى. مما أعطى فارقاً كبيراً بين الخصوبة والوفيات بلغ في بعض الأحيان ٤,٥ ٪ (١١).

غير أن الظروف الصعبة التي يمر بها العراق حالياً حتمت حدوث انخفاض تدريجي للخصوبة في النصف الثاني من عقد التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٠. حيث إن الشواهد تشير إلى انخفاض معدل النمو خلال المدة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ إلى نحو ٢,٩ ٪سنوياً. وهذا الانخفاض يشمل أيضاً أغلبية الأقطار العربية والبلدان النامية والصناعية(١٢). وهو يعكس الاتجاه نحو تنظيم الأسرة وتصغير حجمها.

وأخيراً لابد من تحقيق معدلات نمو سكانية مناسبة من خلال توفير متطلبات تطوير وتحسين خدمات تنظيم الأسرة وحمايتها ورعاية الأمومة والطفولة ووضع السياسات التي تسهم في توفير المناخ الملائم للزوجين لتقبل الأهداف والتفاعل معها وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق معدلات إنجاب تتلاءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة.

٢. عوامل النمو وخصائصها:

أ. الإنجاب :

يعد الإنجاب من بين أبرز القضايا السكانية التي أخذت الدول تعيرها أهمية بالغة منذ منتصف القرن العشرين، وأصبح في نظر الحكومات ظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لتلك الأهمية فقد أخذ الإنجاب يحظى في العراق باهتمام رسمي،

فوضعت تشريعات بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠ والسنوات اللاحقة لها ولغاية عام ١٩٩٠، تحفز الأفراد على زيادة معدلاته.

وتبعاً لسياسة الدول وما اتخذته من إجراءات خلال المرحلة المشار إليها واستناداً إلى ما تشير إليه المؤشرات الديموغرافية المتوفرة فإن معدل المواليد الخام يعد مرتفعاً إذا ما قورن ببقية دول العالم وبخاصة المتقدمة منها. ففي مدة الخمسينيات قدر المعدل بنحو ٤٩,٤ في الألف، انخفض إلى ٤٦,١ في الألف في تعداد عام ١٩٧٧، وهو في الحضر ٤٤ في الألف وفي الريف ٤٩ في الألف.

وفي عام ١٩٨٠ بلغ المعدل ٤٣,٧ في الألف، وتتباين معدلاته بين مناطق العراق الثلاث. ففي الوقت الذي سجلت المنطقة الشمالية معدلاً وصل إلى ٥٠,٥ في الألف، يلاحظ أن المنطقة الجنوبية قد انخفض معدلها إلى ٤٣ في الألف وبرقم قريب منه للمنطقة الوسطى[١٣].

أما بيانات عام ١٩٨٧ فأشارت إلى انخفاض واضح سجله التعداد فبلغ المعدل ٣٠,٤ في الألف، وهو ينخفض في المناطق الحضرية إلى ٢٩,١ في الألف ويرتفع في المناطق الريفية إلى ٣٣,٦ في الألف[١٤] وقد يكون للحرب العراقية الإيرانية دور واضح في انخفاض مستوى الخصوبة، حيث يبتعد الذكور عن منازلهم لأغلب الوقت بسبب وجودهم في ميادين القتال.

وبعد انتهاء الحرب المذكورة وعودة الظروف إلى طبيعتها ارتفع المعدل إلى ٣٤,٢ في الألف في عام ١٩٩٣. وبعد أن اصبح تأثير الحصار الاقتصادي واضحاً والذي تمخضت عنه هجرة أعداد كبيرة من الذكور إلى خارج العراق انخفضت مستويات الخصوبة مرة أخرى فقدرت الأسكوا معدل المواليد سنة ١٩٩٦ بنحو ٣١,٣ في الألف[١٥].

ويظهر الانخفاض المذكور أيضاً من خلال ملاحظة معدلات الخصوبة العمرية للسنة ذاتها كما هو واضح في الجدول أدناه:

جدول (٢)

معدلات الخصوبة العمرية (مولود لكل ألف امرأة) في العراق عام ١٩٩٦ (المواطنون)

١٥ - ١٩	٢٠ - ٢٤	٢٥ - ٢٩	٣٠ - ٣٤	٣٥ - ٣٩	٤٠ - ٤٤	٤٥ - ٤٩
١٩,٢	٢٣١,٤	•٩٦,٧	٢٨٤,٢	٢٤٢,٠	٩٠,٤	٤٥,٠

• يشك في دقة المعدل لفئة العمر ٢٥ - ٢٩ سنة

المصدر : ESCWA, Demographic & Related Socio - Economic Data,Sheets No 9,1997, Table (3), p.28

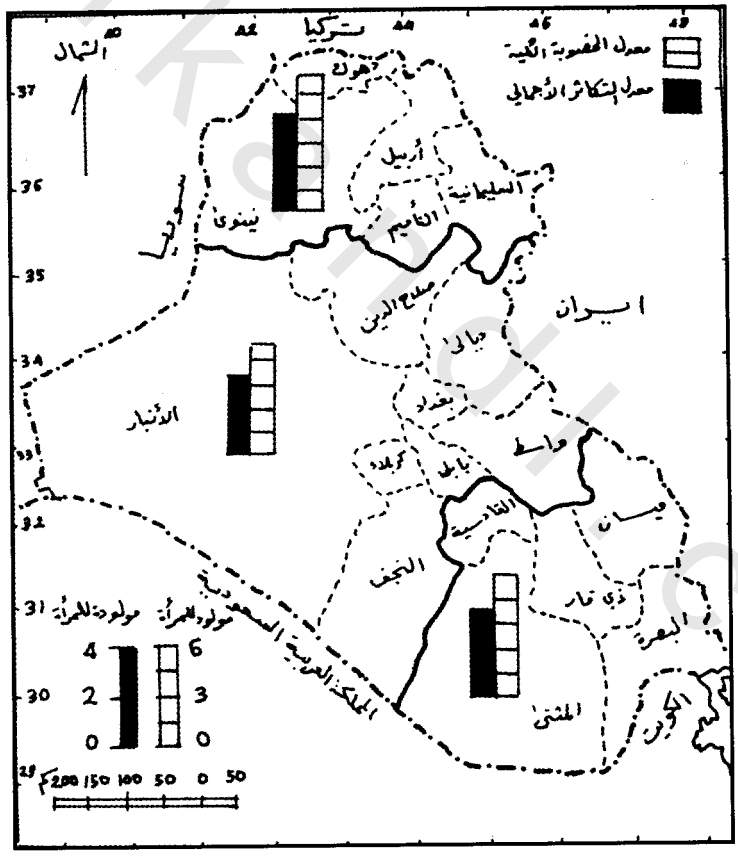

شكل (٢)

التوزيع الإقليمي لمعدلي الخصوبة الكلية والتكاثر الإجمالي في العراق

تشير بيانات جدول (٢) إلى انخفاض معدلات الخصوبة العمرية في الأعمار الصغيرة والكبيرة وارتفاعها في الأعمار الوسطى. ومن خلال تلك البيانات بلغ معدل الخصوبة الكلية نحو ٥,٠٤ مولود لكل امرأة، بينما قدر المعدل عام ١٩٨٠ بنحو ٧,٣ مولود لكل امرأة، أي بنسبة تغير قدرها - ٣١ ٪.

وعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في أواخر القرن العشرين، وهي نتيجة من نتائج الحصار الاقتصادي، إلا أن تلك المعدلات ما تزال تعد مرتفعة بالمقاييس العالمية. وأن لارتفاعها آثاراً ضارة على الأمهات والأطفال. بالإضافة إلى آثارها السلبية على نطاق وحدة الأسرة.

ب. الوفاة :

الوفيات من الظواهر الديموغرافية والجغرافية المهمة والمؤثرة في السكان، إذ يزداد السكان زيادة طبيعية بالمواليد وينقصون نقصاً طبيعياً بالوفيات وتفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك. وهي أكثر ثباتاً في الخصوبة ويمكن التحكم في مستواها.

وفي العراق يتجه منحنى الوفاة نحو الانخفاض التدريجي، فقد انخفض معدل الوفيات الخام من ١٧,٨ في الألف في سنة ١٩٦٥ إلى ١٠,١ في الألف سنة ١٩٧٥[١٦] وفي عام ١٩٨٦ انخفض المعدل إلى ٨,٦ في الألف[١٧]. وهو أقل من مستوى الوطن العربي، وكانت نسبة انخفاض ذلك المعدل تزيد على ٦٠٪ عن مدة الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٥٥). كما ازداد توقع الحياة عند الميلاد من ٤٤ إلى ٦٢ سنة خلال المدة ذاتها، أي بما يزيد عن ١٨ سنة. وهو أكثر من مستوى تزايد مجموعة الدول النامية وإجمالي الوطن العربي، مما يشير إلى التقدم الاقتصادي وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين، إذ بلغ عدد

السكان لكل طبيب نحو ألفي نسمة مقابل ٤٧٧١ نسمة لإجمالي الوطن العربي عام ١٩٨٥[١٨].

أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات فانخفض هو الآخر من ١٥٥ في الآلف عام ١٩٦٠[١٩] إلى ٦٣ في الألف عام ١٩٨٨[٢٠]، ثم إلى ٥٢ في الألف عام ١٩٩٠[٢١]. كما انخفض معدل وفيات الرضع بحسب تقدير (الأسكوا) من ٨٥,٨ في الألف سنة ١٩٧٥ إلى ٦٣,٣ في الألف سنة ١٩٨٦[٢٢] ثم إلى ٥٦ في الألف عام ١٩٩٠.

ومع انخفاض تلك المعدلات إلا أنها مازالت تعد مرتفعة قياساً بمستويات الدول المتقدمة. وعليه فإن الحاجة إلى الخدمات الصحية، لاسيما للمناطق الريفية في العراق تعدمن الأمور الأساسية. وقد أكدت الحاجة إليها الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥- ١٩٦٩و١٩٧٠- ١٩٧٤[٢٣].

وواصلت خطط التنمية القومية اللاحقة مسيرتها من أجل رفع مستويات السكان الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت للطفولة فيها نصيب واضح، وبهذا بلغ العراق في ميدان رعاية الطفولة مستويات تقترب من مستويات الدول المتقدمة وفق المقاييس الدولية. وكان عام ١٩٨٩ تتويجاً لإنجازات كثيرة تحققت وبلغت نسبة المتحقق في بعضها ١٠٠٪ خصوصاً ما يتعلق منها باللقاحات ورعاية الحوامل وأنشطة دور الرعاية[٢٤].

وبعد أحداث الخليج، أي بعد الثاني من آب (أغسطس) من عام ١٩٩٠ حينما فُرض الحصار الاقتصادي على العراق وشُنت الحرب عليه تغيرت الأمور وانحدرت المستويات الاقتصادية والصحية، فارتفع معدل وفيات الرضع في عام ١٩٩٢ إلى نحو ٩٢ في الألف، ومعدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات إلى ١٢٨,٥ في الألف بحسب دراسة فريق هارفارد[٢٥]، وكان لنقص اللقاحات دورٌ في ذلك.

وأشارت بيانات منظمة (الأسكوا) إلى استمرار معدل وفيات الرضع بالمستوى الذي قدره فريق هارفارد إلى عام ١٩٩٦ تقريباً لاسيما الذكور الذين بلغ معدلهم ٩٤,١ في الألف[٢٦].

أما معدل الوفيات الخام فقد ارتفع، كما أشارت بيانات (الأسكوا) عام ١٩٩٦، إلى ١٠,١ في الألف وعلى الأخص الإناث منهم، كما انخفض أمد الحياة إلى ٥٨,٨ سنة منهم ٦٠,٤ سنة للإناث و ٥٧,٣ سنة للذكور[٢٧].

ج. الهجرة الدولية:

خلافاً لما هو قائم في معظم بلدان غربي آسيا، فالهجرة الدولية تركت آثاراً قليلة ومحدودة على الوضع الديموغرافي في العراق. ومع ذلك فإن نسبة المهاجرين إلى الخارج قد ازداد في فترتي الستينيات والسبعينيات بشكل مفاجئ. ففي سنة ١٩٦٥ مثلاً بلغت نسبة العراقيين المقيمين في الخارج ٠,٦٪ في حين زادت هذه النسبة إلى ١,٢٪ سنة ١٩٧٧. ومع أن عدد المهاجرين العراقيين لم يكن كبيراً إلا أن نسبة مرتفعة منهم كانت ممن حصلوا على درجة عالية من الثقافة والتدريب[٢٨].

والهجرة الخارجية المغادرة ليست ذات مغزى نظراً لصغرها، وقد تركز اهتمام الدولة بالحد من تيارها وتحجيم حركتها، مقابل تشجيع عودة (هجرة العقول)[٢٩]. وما صدور قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٤ (قانون عودة ذوي الكفاءات) إلا تجسيد لهذا الاتجاه. حيث قدمت بموجب هذا القانون تسهيلات وحوافز مادية للعائدين.

أما عدد الوافدين المقيمين في العراق فهو ضئيل نسبياً، ففي سنة ١٩٦٥ بلغ عدد المهاجرين الداخلين إلى القطر نحو ٧٨٢٢١ شخصاً وأكثر من نصفهم من الذكور. ولقد زاد عدد الوافدين إلى العراق بشكل ملحوظ خلال

السنوات الأخيرة إلا أن هذه الزيادة ما تزال تشكل نسبة ضئيلة جداً من مجموع السكان [٣٠].

ويتمتع الوافدون العرب بتسهيلات أكثر من الأجانب لاسيما فيما يتعلق بتأشيرة الدخول. ومع هذه التسهيلات فقد اشترط بأن لا يزيد عدد العمال الأجانب عن ١٠ ٪ من إجمالي عدد العمال في أي مشروع تنموي[٣١].

ومما يجدر ذكره أن العراق قد شهد وفود أعداد كبيرة من العمال العرب وأغلبهم من القطر المصري أثناء فترة الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ولغاية عام ١٩٩٠ حيث حلوا محل العمالة العراقية التي كانت تتواجد في جبهات القتال. وبعد أحداث الخليج تغيرت الظروف وفرض الحصار الاقتصادي على العراق مما اضطر هؤلاء الوافدين إلى مغادرة القطر، إذ أصبحت فرص العمل محدودة وانعكست الحالة فغادرت أعداد كبيرة من العراقيين بلدهم إلى الخارج ولاسيما من أصحاب الشهادات العليا ومن ذوي التخصص الفني. ولكن لا تتوفر إحصاءات عن أعدادهم، ومن بين أكثر الأقطار التي يتواجدون فيها، ليبيا واليمن، بالإضافة إلى أعداد كبيرة أخرى تتواجد في دول العالم المختلفة.

وأشارت بيانات منظمة (الأسكوا) إلى أن الهجرة الصافية السنوية خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ حسب فئات العمر والجنس كانت سالبة لجميع الفئات العمرية، أي إن عدد المغادرين كان اكثر من الداخلين، كما أن معدلاتها عند الذكور أكثر مما هي عند الإناث[٣٢].

أما الهجرة الداخلية فقد كانت مساعي الدولة تهدف إلى الحد من حركتها ولاسيما تلك التي تتجه نحو مدينة بغداد، وذلك بتنسيق حركة النزوح من الريف إلى الحضر بحيث تتناسب وحاجات النمو الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة من مناطق القطر. وقد دخل إلى مدينة بغداد في عام ١٩٨٧ نحو

٧٩٧,٦٣٥ مهاجراً(*) يشكلون ٢١٪ من سكان المدينة دخلوا إليها من خارجها، سواء من محافظات أخرى أو من خارج العراق. ومن بين هؤلاء المهاجرين ٦٥٤,٠٠٠ شخص قدموا إليها من الريف، يشكلون نحو ٨٢٪ من إجمالي الهجرة الداخلة إليها في عام ١٩٨٧[٣٣].

٣. مستقبل النمو السكاني:

تميزت فترة الثمانينيات وما بعدها بارتفاع مستويات الخصوبة، وكانت التوقعات تشير إلى أنها ستبقى كذلك حتى نهاية القرن العشرين بالرغم من الانخفاض النسبي الذي قد يحصل لها فيما بعد[٣٤].

ففي عام ١٩٨٠ قدر معدل المواليد الخام بنحو ٤٣,٧ في الألف بحسب نتائج مسح الظواهر الحيوية، للعام المذكور[٣٥]، انخفض إلى ٣٨ في الألف في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥[٣٦]. وتبعاً لذلك اتجه معدل الخصوبة الكلية بالمسار نفسه، فبعد أن بلغ ٧,٣ مولود / امرأة سنة ١٩٨٠[٣٧] انخفض إلى ٥,٧ مولود امرأة سنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥.

وفي ضوء تحليل معدلات الإنجاب المشار إليها، وهي مازالت مرتفعة، يمكن التنبؤ بأن معدلات نمو السكان السائدة والتي كانت تتميز بالارتفاع، ستستمر في عقد التسعينيات وما بعده لاسيما وأن التوقعات كانت تشير إلى انخفاض معدل الوفيات من ٨,٧ في الألف سنة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى ٥,٨ في الألف سنة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠. كما أن انخفاض الخصوبة لن يكون معنوياً في العراق، وأغلب الأقطار العربية لضعف فعالية برامج تنظيم الأسرة.

وبعد سنوات من أحداث الخليج وفرض الحصار الاقتصادي اتجهت السياسة السكانية في العراق إلى تنظيم الأسرة وتصغير حجمها بحيث تتناسب والظرف الاستثنائي الذي يمر فيه القطر. وتقود هذا الاتجاه جمعية

تنظيم الأسرة العراقية، حيث قامت بفتح ٣١ عيادة استشارية وشعبية وتطوعية حتى نهاية عام ١٩٩٤[٣٨].

ويتوقع استمرار الاتجاه الأخير المؤيد لسياسة تنظيم الأسرة في المستقبل المنظور؛ وذلك لاستمرار التأثير السلبي للحصار الاقتصادي، حتى بعد رفعه لسنوات عديدة. وهذا يجعلنا نفترض استمرار هجرة الذكور بحثاً عن فرص العمل؛ مما سيؤدي إلى انخفاض مستويات الخصوبة. وقد أشارت التوقعات إلى انخفاض معدل المواليد الخام إلى ٣٦,١ في الألف عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ وبنسبة انخفاض قدرها ٥٪ عن عام ١٩٩٠ - ١٩٩٥[٣٩]. وإذا ما رافق انخفاض الخصوبة ارتفاع معدلات الوفيات فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو عن ذي قبل، وبالتالي زيادة سكان العراق بأرقام معتدلة كما يظهرها الجدول (٣).

في عام ١٩٨٠ توقع القسم السكاني التابع للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان العراق عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٤ مليون نسمة بمعدل نمو يتراوح ما بين ٢,٥ ٪ و ٣,١ ٪ سنوياً [٤٠]. ويعد هذا الرقم معقولاً، فهو بموجب التقدير المعتمد على معدل النمو المنخفض للفترة عام ١٩٨٧ - ١٩٩٧ والمتوقع أن يستمر لبعض السنوات والبالغ ٣,٠٢ ٪، والمتوقع أن يصل العدد إلى ٢٤٠٥٤٠٠٠ نسمة. بينما يرتفع العدد إلى ٢٤٢٣٠٠٠٠ نسمة إعتماداً على معدل النمو المرتفع للفترة العادية من ١٩٥٧ - ١٩٧٧ والبالغ ٣,٢٧ ٪.

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمستوى الخصوبة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين إلا أنه يمكن التوقع بعدد السكان في عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ على أساس استمرار معدل النمو المنخفض والمشار إليه إلى سنوات قادمة، كما يظهرها الجدول أدناه.

جدول (٣)

توقعات سكان العراق بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ على أساس معدل النمو المنخفض

السنة	السكان
٢٠٠٠	٢٤٠٥٤٠٠٠
٢٠١٠	٣٢٣٨٩٣٩٠
٢٠٢٠	٤٣٦١٣٢٢٩

المصدر : حسابات الباحث

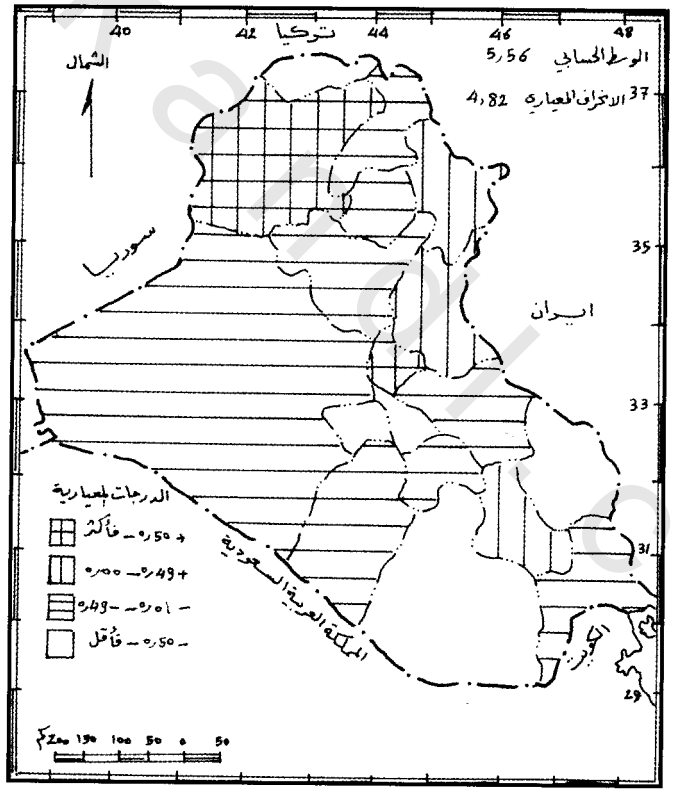

شكل (٣)

التوزيع الجغرافي للسكان في العراق

ثانياً : توزيع السكان :

١. أنماط التوزيع والكثافة :

أ. التوزيع حسب الأقاليم الطبيعية والوحدات الإدارية

يتجمع أغلب سكان العراق في منطقة السهل الرسوبي (الفيضي) الذي يحتل رقعة تقرب من ٢٠ ٪ من مساحة القطر، إلا أنه يضم نحو ثلثي سكانه. وتكاد تنحصر السكنى في هذا السهل ضمن المساحة المزروعة، وكذلك المستثمر في السكن، وقدرها ٣٠٠٠٠ كم٢[٤١]. وهي تعادل نحو ثلث مساحة هذا السهل، وبذلك تصبح كثافة السكان في هذه الأجزاء من السهل الرسوبي تبعاً لبعض الإحصاءات القديمة نحو ١٣٠ نسمة / كم٢[٤٢] وقد تصل إلى نحو ٣٠٠ نسمة / كم٢ في الوقت الحاضر. وبذا فإن هذا السهل يضم أكثر المحافظات كثافة في السكان وأكثر المناطق الزراعية توطناً بالنسبة لنظيراتها في مناطق العراق الأخرى، وينحصر توطن السكان حول ضفاف الأنهار والجداول، وحيث تتوفر مشاريع الري.

وفي الجزء الجنوبي من السهل الفيضي تمتد بقايا الأهوار والمستنقعات بعد تجفيف مساحات شاسعة منها. ومعظم الأهوار تتوزع في ثلاث محافظات هي: ميسان وذي قار والبصرة ممتدة من الحدود الإيرانية شرقاً إلى حافة الهضبة الغربية غرباً.

ويتركز السكان بمنطقة مهمة تتكون من ست نواحي، ثلاث منها متصلة بهيئة نطاق في جنوب المنطقة، وناحيتين متصلتين في الوسط، والسادسة تمتد في الجنوب الغربي، وتشغل هذه المنطقة نحو ربع مساحة منطقة الأهوار ونصف سكانها، وتعد من أكثر مناطق الإقليم كثافة بالسكان، إذ تصل إلى نحو ٨٤ نسمة/كم٢ عام ١٩٨٧[٤٣]. بينما يظهر التوزيع على أقله في الجزء الشمالي بمنطقة الأهوار وفي الجنوب الغربي.

وتوضح دراسة هذه المناطق وتباينها وجود علاقة مباشرة بين الأشكال الأرضية والمياه والتربة والنشاط الاقتصادي المترتب عليها من جهة، وتوزيع السكان من جهة أخرى. فلابد من الالتجاء إلى الحافات المرتفعة، فجاء توزيع السكان، بسبب ذلك، خطياً على طول أكتاف الأنهار والمجاري المائية أو عند حافات الأهوار، بحيث تصل كثافة بعض أجزائها إلى ٦٠٠ نسمة / كم٢. وفي الوقت الذي لا يزيد متوسط الكثافة السكانية لعموم منطقة الأهوار عن ٤٤ نسمة / كم٢ عام ١٩٨٧. وقد يتوزع السكان في جزر متناثرة في الأهوار، ولا تتعدى كثافة السكان فيها عن ٥ نسمة/كم٢[٤٤].

أما توزيع السكان في المنطقة الشمالية (المتموجة والجبلية) فإنه ينتشر في أنحاء المنطقة، ويعد الجزء الشمالي من المنطقة المتموجة والجزء الجنوبي من المنطقة الجبلية من أكثر الجهات ازدحاماً بالسكان وبخاصة المناطق المحصورة بين خطي المطر المتساوي ٤٠٠ ـ ٧٠٠ ملم[٤٥]. وتعد هذه الكمية من الأمطار كافية لقيام الزراعة.

ويأتي عامل التركيب الجيولوجي وعلاقته بالمياه الجوفية في الدرجة الثانية من حيث التأثير في تباين توزيع السكان بعد عامل المطر، فهو يتعلق بطبيعة صخور المنطقة وما يحدث فيها من تصدعات تساعد على تدفق مياه العيون وبالتالي على تجمع السكان في مواضع معينة. ويأتي العامل الطوبوغرافي في المرتبة الثالثة من حيث التأثير، وهذا يتضح من قلة السكان في المناطق الوعرة، وكثرتهم في السهول والأحواض الجبلية مثل سهل السندي ورانية وشهرزور. أما دور العامل البشري فهو محدود، ويتمثل بمدى صلاحية المنطقة لقيام مراكز التسويق والتبادل التجاري.

وفي الوقت الذي تحتل المنطقة المتموجة حوالي ربع سكان العراق فإن ما

تشغله المنطقة الجبلية والهضبة الغربية يأتي في آخر مرتبة. فلا يزيد عدد سكانها على عُشر سكان العراق وذلك لوعورة المنطقة الجبلية، وجفاف الهضبة الغربية التي تخلو مساحات شاسعة منها من السكان باستثناء الواحات التي تمثل مراكز الجذب السكاني في مثل تلك المناطق؛ نظراً لتوفر موارد المياه الجوفية (العيون والآبار) فيها وبخاصة خط العيون الذي تقع فيه بعض الواحات مثل: كبيسة والرحالية وعين التمر، وكذلك النخيب والشبجة والسلمان والبصية والزبير وصفوان.

وفي ضوء الدرجات المعيارية(*) يمكن تقسيم مجاميع السكان إلى أربعة مستويات توزيعية (انظر شكل ٣) :

١ - **المستوى الأول**: وتبلغ الدرجة المعيارية لهذا المستوى (+ ٠,٥٠ فأكثر) ويزيد فيه عدد السكان عن المتوسط الحسابي لإجمالي السكان. ويتوزع هذا المستوى في محافظتين هما: بغداد في الوسط ونينوى في الشمال. ويستحوذ على ثلث سكان العراق، بينما لا يشغل سوى ٨,٤ ٪ من مساحته. وليس هناك من غرابة أن يضم هذا المستوى أغلبية السكان، حيث توجد فيه مدينتي بغداد عاصمة العراق والموصل عاصمة الشمال.

٢ - **المستوى الثاني**: تتراوح الدرجة المعيارية في هذا المستوى من (٠,٤٩ - ٠,٠٠) وتزيد قليلاً عن المتوسط الحسابي للقطر. ويضم هذا المستوى أربع محافظات تشغل أربعة مواقع: الأول ويمتد بهيأة نطاق في شرق العراق وشماله الشرقي متمثلاً بمحافظتي ديالى والسليمانية. والموقع الثاني في الوسط متمثلاً في محافظة بابل. والثالث ويقع في الجنوب متمثلاً بمحافظة ذي قار. ويشغل هذا المستوى رقعة جغرافية تقل نسبتها عن ١٣ ٪ بقليل من مساحة القطر وأقل بقليل من ربع سكانه.

٣ - **المستوى الثالث**: تتراوح الدرجة المعيارية لهذا المستوى من (- ٠,٠١ - ٠,٤٩) حيث يقل عن المتوسط الحسابي، ويتوزع في ثمان محافظات، سبع منها تشكل نطاق جغرافي متصل يمتد من شمال شرق العراق إلى حدوده الغربية وأجزاء من وسطه وشرقه حيث تحاذي حافاته الحدود الدولية مع الأقطار المجاورة. أما المحافظة الثامنة فهي البصرة في أقصى جنوب العراق. وشغل هذا المستوى أكبر رقعة جغرافية تزيد على ٦٠ ٪ من مساحة القطر ونحو ثلث سكانه وأكبر عدد من محافظاته.

٤ - **المستوى الرابع**: تبلغ الدرجة المعيارية لهذا المستوى (-٠,٥٠ - فأقل) ويقل كثيراً عن المتوسط الحسابي لإجمالي السكان، ويمثل ما تبقى من محافظات وعددها أربع، تتوزع في مناطق متفرقة تمثلها ميسان في جنوب شرق العراق والمثنى في الجنوب وكربلاء في الوسط ودهوك في أقصى الشمال. ويشغل هذا المستوى رقعة تقل عن خمس مساحة العراق وأقل من عُشر سكانه. وتشغل المناطق الصحراوية مساحات كبيرة من هذا المستوى.

مما تقدم يتبين أن عدد السكان يزيد على المعدل العام في القطر في ست محافظات، بينما يقل عن هذا المعدل في اثني عشر محافظة نصفها تشغله الهضبة الغربية ذات المناخ الصحراوي. وتظهر المستويات الأربعة لتوزيع السكان في المنطقتين الشمالية والوسطى. في حين لا يظهر في المنطقة الجنوبية سوى ثلاثة مستويات ولا وجود للمستوى الأول فيها.

ب. التوزيع حسب الريف والحضر:

إن صورة التوزيع الجغرافي للسكان لم تبق على حالها في العراق خلال

النصف قرن الماضي، فقد حدثت تغيرات واسعة عليها. إذ إن التوزيع السكاني الذي كان يميل إلى الثبات تحول إلى ظاهرة ديناميكية تتميز بالتغير الدائم. ففي إطار العلاقات شبه الثابتة التي كانت قائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية كان هناك نوع من التوازن الإيكولوجي في توزيع السكان، إلا أن هذا التوازن أخذ يتعرض للخلل نتيجة التغير الذي حدث في عناصر العلاقات التي تشكل بنية هذا الإطار(٤٦). فما يكسبه الريف العراقي من زيادات جديدة للسكان عن طريق الزيادة الطبيعية وغيرها، تُمتص على الدوام من قبل المناطق الحضرية وعلى شكل هجرات مستمرة من المناطق القروية والزراعية إلى المدن الرئيسة وخصوصاً بغداد التي تتوفر فيها فرص الاستثمار، وبالتالي اتساع فرص العمالة وما تبعها من نمو اقتصادي وجذب المزيد من الأيدي العاملة باتجاهها، حيث أدى إلى هجرة سكان الريف إليها.

وتبعاً لتعداد عام ١٩٨٧ يتوزع سكان الريف في العراق على عدد كبير من التجمعات والمواقع السكانية الصغيرة المبعثرة بلغ عددها (٩٩٠٠) قرية تضم من السكان نحو ٤,٨٦٦,٢٣٠ نسمة، تشكل٣٠٪ من مجموع السكان وبمتوسط ٤٩٢ نسمة للقرية الواحدة.

أما سكان المناطق الحضرية فقد ارتفعت نسبتهم من إجمالي سكان العراق، من ٣٠٪ عام ١٩٤٧ إلى ٧١ ٪ عام ١٩٩٤. وتشير التوقعات إلى استمرار تزايد نسبة الحضر بحيث تصل إلى ٨٢,٦ ٪ سنة ٢٠١٠ م (٤٧). وتزايد هذه النسب يعني أن معدل النمو السكاني في الحضر قد فاق نظيره في الريف بنحو ستة أضعاف.

وقد ارتبط نمو السكان الحضر في العراق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالفرص الجديدة للعمل في النشاطات غير الزراعية

المرتبطة بالمناطق الحضرية. بالإضافة إلى دخول المكننة في القطاع الزراعي والذي أدى إلى استغناء عن عدد من العاملين في هذا القطاع فتحولوا إلى نشاطات حضرية غير زراعية.

جدول (٤)

تطور سكان الريف والحضر في العراق خلال المدة ١٩٤٧ - ١٩٩٤

السنة	الحضر	الريف	المجموع	نسبة مئوية	
				للحضر	للريف
١٩٤٧	١,٤٥٦,١٥٥	٣,٣٦٩,٨٤٥	٤,٨٢٦,٠٠٠	٣٠,٢	٦٩,٨
١٩٥٧	٢,٤٤٥,٢٢٢	٣,٨٥٣,٧٥٤	٦,٢٩٨,٩٧٦	٣٨,٨	٦٢,٢
١٩٦٥	٤,١١١,٧٩٩	٣,٩٣٥,٦١٦	٨,٠٤٧,٤١٥	٥١,١	٤٨,٩
١٩٧٧	٧,٦٤٦,٠٥٤	٤,٣٥٤,٤٤٣	١٢,٠٠٠,٤٩٧	٦٣,٧	٣٦,٣
١٩٨٧	١١,٤٦٨,٩٦٩	٤,٨٦٦,٢٣٠	١٦,٣٣٥,١٩٩	٧٠,٢	٢٩,٨
١٩٩٤	١٤,٣٠٨,٠٠٠	٥,٨٦٦,٢٣٠	٢٠,١٧٤,٢٣٠	٧٠,٩	٢٩,١

المصدر: التعدادات السكانية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٨٧، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٤، جدول ٣/٢ ، ص ٣٧.

وتمتد المراكز الحضرية في العراق على شكل محاور رئيسة تسير في الغالب مع امتداد الأنهار مما يشير إلى أهمية هذه الأنهار في قيام المراكز الاستيطانية وتطورها من مراكز ريفية إلى أخرى حضرية. وأبرز تلك المحاور: محوري دجلة والفرات وامتدادهما إلى شط العرب. وكذلك محور نهر ديالى، كما يمتد محور غيره مع أقدام الجبال، من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي قاطعاً المنطقة شبه الجبلية، بالإضافة إلى محور يمتد في منطقة الجبال العالية.

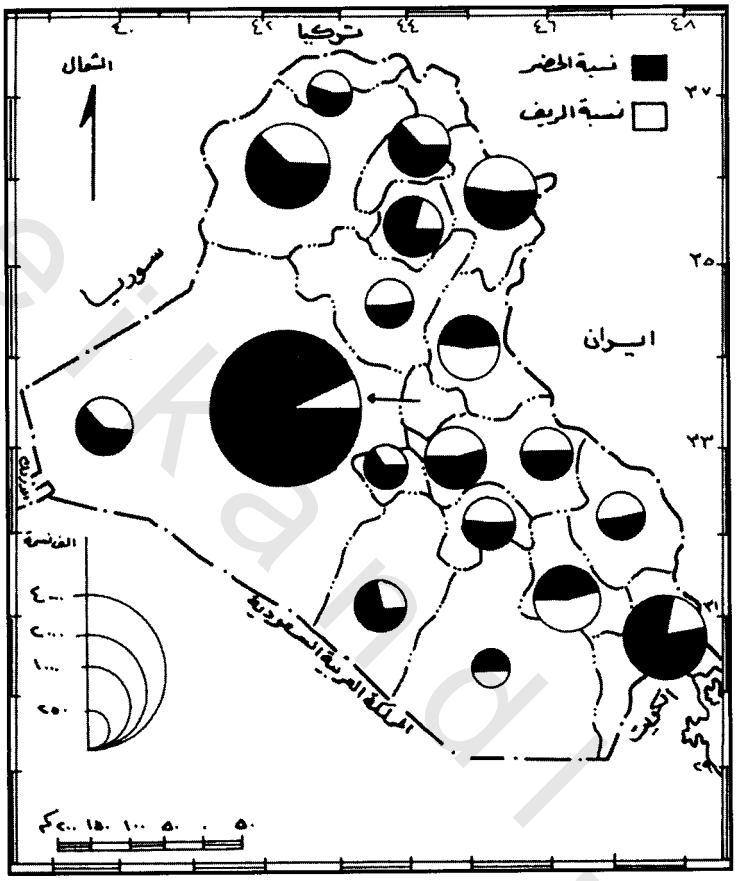

شكل (٤)

توزيع السكان في العراق بين الريف والحضر

ويشير تعداد عام ١٩٨٧ إلى وجود ٢٤٨ مركزاً حضرياً تأخذ اتجاهات مختلفة من التوزيع والأحجام، وتتأثر بعوامل وضوابط كثيرة من حيث الموقع، وما يدخل في ذلك من اختلاف في التضاريس والصفات المناخية والعلاقات الخارجية(٤٨).

ويوصف العراق بعدم التوازن بين مدنه إذ إن هناك سيطرة لمدينة كبرى هي بغداد، وهي المدينة المليونية الوحيدة في العراق (٣,٨ مليون نسمة سنة ١٩٨٧) بعد أن كانت لا تتجاوز النصف مليون نسمة عام ١٩٤٧[٤٩]، والتي ارتفعت نسبة سكانها من إجمالي سكان القطر من ١٠ ٪ إلى ٢٣,٥ ٪ بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٨٧، أو ٣٣,٥ ٪ من إجمالي سكان الحضر؛ في حين أن مراكز المحافظات جميعها باستثناء مدينة الموصل لا تشكل سوى ٣١,٥ ٪ من إجمالي الحضر في القطر. وارتفع عدد سكان مدينة بغداد بحسب النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٧ إلى ٤,٧ مليون نسمة والمحافظة ٥,٢ مليون نسمة [٥٠]. في حين بلغ سكان المدينة بموجب البطاقة التموينية حتى نهاية شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٩٦ نحو ٥,١ مليون نسمة [٥١].

وبالإضافة إلى عدم التوازن بين مدن العراق فإن هناك عدم توازن حضري إقليمي، حيث ترتفع مستويات التحضر في بعض المحافظات وتنخفض في غيرها بفارق كبير. فبينما ترتفع نسبة التحضر في بغداد إلى ١٠٠٪ في عام ١٩٨٧ نجدها تنخفض في محافظة صلاح الدين إلى ٤٠ ٪. وهناك عشر محافظات من مجموع المحافظات الثمان عشرة كان مستوى الحضر فيها أقل من مستوى القطر. في حين يرتفع المستوى في المحافظات الثمان الأخرى عن المستوى المذكور متمثلة في محافظات المنطقة الشمالية الخمس (نينوى، التأميم، دهوك، أربيل، السليمانية)، بالإضافة إلى بغداد وكربلاء والنجف.

وفي ضوء ما تقدم تتضح حقيقة وجود تباين شاسع في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية، وإن عدم تيسر البيانات الحديثة لمحافظات القطر حال دون رسم خارطة تعكس هذا التباين، باستثناء محافظتين تتيسر عنهما البيانات الأولية لتعداد عام ١٩٩٧ وهما بغداد وبابل الأولى تمثل محافظة حضرية والثانية محافظة ريفية، ويوضح جدول (٥) توزيع السكان فيهما.

جدول رقم (٥)

توزيع سكان الريف والحضر في محافظتي بغداد وبابل بحسب البيئة عام ١٩٩٧

محافظة بغداد						محافظة بابل					
الأقضية	الحضر	٪	الريف	٪	المجموع	الأقضية	الحضر	٪	الريف	٪	المجموع
الأعظمية	٦٣٥,٠٠٤	٩٦,٧	٢٢,٠٠١	٣,٣	٦٥٧,٠٠٥	الحلة	٢٨٠,٢٧١	٥٧,٣	٢٠٨,٦٦٧	٤٢,٧	٤٨٨,٩٣٨
الكاظمية	٤٩٦,٩٨٥	٨٢,٧	١٠٤,٠٤٣	١٧,٣	٦٠١,٠٢٨	المحاويل	٤١,٥٠٦	٢٢,٨	١٤٠,٦١٨	٧٧,٢	١٨٢,١٢٤
الرصافة	١,٠٢٨,٢٤٨	١٠٠,٠	-	-	١,٠٢٨,٢٤٨	الهاشمية	١١٢,٤٧٢	٤١,٢	١٦٠,٤٢٧	٥٨,٨	٢٧٢,٨٩٩
صدام	١,٠٤١,٤٨٧	١٠٠,٠	-	-	١,٠٤١,٤٨٧	المسيب	١٣٠,٩٩٢	٥٤,٣	١١٠,١٨٥	٤٥,٧	٢٤١,١٧٧
الكرخ	١,٢٦٣,٧٨٧	١٠٠,٠	-	-	١,٢٦٣,٧٨٧						
أبو غريب	١٤٨,٤٤٥	٦٢,٨	٨٧,٧٨٦	٣٧,٢	٢٣٦,٢٣١						
المحمودية	٩١,٩٨٠	٢٧,٦	٢٤١,٨٣٤	٧٢,٤	٣٣٣,٨١٤						
المدائن	١١٢,٨٦٤	٤٨,٤	١٢٠,٥١٨	٥١,٦	٢٣٣,٣٨٢						
المحافظة	٤,٨١٨,٨٠٠	٨٩,٣	٥٧٦,١٨٢	١٠,٧	٥,٣٩٤,٩٨٢	-	٥٦٥,٢٤١	٤٧,٧	٦١٩,٨٩٧	٥٢,٣	١,١٨٥,١٣٨

المصدر : مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،
النتائج الدولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ لمحافظتي بغداد وبابل.

obeikandl.com

ويتمثل التباين في توزيع السكان، المشار إليه سابقاً، بوجود تركز للسكان في أماكن وتخلخل في توزيعهم في أماكن أخرى.

ولغرض إظهار تركز السكان وعلاقته بزيادة النمو فإنه يمكن استخراج مؤشر لكل فترة زمنية. وقد بلغ المؤشر المذكور ٢٧,٦ ٪ و ٢٣,١ ٪ عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ على التوالي. وهذا يعني وجود تركز للسكان، وقد انخفض هذا التركز في الفترة الثانية عما كان عليه خلال الفترة الأولى. مما يتطلب إعادة توزيع السكان، وذلك عن طريق (مؤشر إعادة التوزيع) Index Redistribution ، وهو عبارة عن النسبة المئوية لسكان القطر في نهاية الفترة المراد إعادة توزيع سكانها بين الوحدات الإقليمية للحصول على التوزيع الذي كان موجوداً في بداية الفترة.. وقد بلغ مؤشر إعادة التوزيع للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ في العراق نحو ٥,٦٪، بينما بلغ المؤشر ذاته خلال الفترة ١٩٥٧ -١٩٦٥ نحو ٥,٩ ٪ (٥٢). وعن طريق المؤشر المذكور أمكن التوصل إلى حجم السكان المطلوب إعادة توزيعه في نهاية الفترة، وذلك بضرب المؤشر في حجم السكان في نهاية تلك الفترة مقسوماً على مائة، كما هو واضح في أدناه :

حجم السكان المراد إعادة توزيعه = $\frac{٥٠٦ \times ١٦٣٣٥١٩٩}{١٠}$ = ٩١٤٧٧٠ نسمة.

وهذا يعني أن حجم السكان المراد إعادة توزيعه لإحداث نوع من التجانس التوزيعي في العراق خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ بلغ نحو ٩١٥,٠٠٠ نسمة، وهذا يوضح وجود تركز للسكان في مناطق على حساب مناطق أخرى، فقد بلغت نسبة التركز عام ١٩٨٧ نحو ٤٢,٦ وهي أقل من النسبة ذاتها في عام ١٩٧٧ والبالغة ٤٣,٥ (*). وهي تأكيد لتناقص مؤشر إعادة التوزيع بين التعدادين المذكورين. مما يعني أن السكان يميلون إلى التوزع في مساحات أوسع في تعداد ١٩٨٧ عن التعداد السابق له.

ويتضح تركز السكان أيضاً من ابتعاد (منحنى لورنز) عن خط التوزيع المثالي واتساع المساحة المحصورة بينهما، ويشير معامل (جيني) أن توزيع السكان بعيد عن المثالية بنسبة ٤ , ٦٣٪، حيث ابتعد عن الصفر بتلك النسبة (**).

٢ - عوامل التوزيع وخصائصها:

التباين في التوزيع، تشتتاً كان أو تركزاً، ووجود أنماط توزيعيه مختلفة للسكان وما يحدث لها من تغيرات يرتبط بمتغيرات عديدة وعوامل معقدة تتفاعل فيما بينها وتختلف في تأثيراتها من مكان لآخر داخل القطر الواحد. وتتداخل هذه المتغيرات ببعضها أحياناً في شكل معقد حتى ليبدو وكأن سكان كل إقليم نتاج لتفاعل مجموعة من النظم البشرية متفاعلة مع ظروف البيئة الطبيعية في أشكال عديدة وطرق معقدة(٥٣).

وعموماً يمكن تصنيف العوامل المرتبطة بتباين توزيع السكان إلى ما يأتي :

أ . العوامل الطبيعية، وتشمل :

ا ـ التضاريس:

يكشف التحليل لخريطة تضاريسية التأثير الكبير لأشكال سطح الأرض على توزيع السكان، حيث يعتمد التأثير المذكور على النمط العام للتضاريس وعلى العوامل البيئية والبشرية الأخرى. ويلاحظ أن أغلبية السكان يقطنون المناطق السهلية؛ لهذا كان السهل الفيضي أكثر مناطق العراق ازدحاماً بالسكان، وفي طرفه الجنوبي يتواجد السكان حول حافات الأهوار، كما يمتد نطاق توزيعي في حدوده الشرقية مع امتداد الدالات المروحية. وفي المنطقة

الشمالية يقطن أغلبية السكان في سهول المنطقة المتموجة والسهول الجبلية. كما أن الجبال تضمن الحماية والأمن لبعض الأقليات السكانية؛ لذا قطنها منذ أزمنة بعيدة وحتى الآن. أما الهضبة الغربية ذات الصفات الصحراوية فهي قليلة السكان ويتبعثر توزيعهم حول الواحات وفي مراكز الوحدات الإدارية التي نشأت أصلاً حول مصادر المياه الجوفية.

٢ـ المناخ :

للمناخ دور أساسي في تباين توزيع السكان، ليس فقط بصورة مباشرة على التنظيم البشري، ولكن أيضاً بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على التربة والحياة النباتية والزراعة، وتعد الحرارة والمطر أهم عنصرين مناخيين مؤثرين في تباين توزيع السكان، حيث يتركز وجود السكان عادة في المناطق ذات الحرارة المعتدلة التي يقل فيها التطرف الحراري، ويظهر هذا من خلال تركز غالبية السكان في المنطقة المعتدلة وشبه المعتدلة بالقرب من الأنهار والجداول في المناطق شبه الجافة، لاسيما في الوسط والجنوب، ومعتمدين على الأمطار في الشمال والشمال الغربي.

٣ـ الموارد المائية :

نظراً لسيادة الجفاف في كثير من أراضي العراق تصبح للموارد المائية ولاسيما المتمثلة بمياه دجلة والفرات العامل البارز في جذب السكان؛ لهذا يلجأ غالبيتهم للعيش بالقرب من الأنهار والجداول المتفرعة منها. كما تصبح الأمطار المتغير المهم في شمال العراق، حيث ينتشر السكان في جميع المنطقة أو حيث توجد العيون والينابيع. كما تصبح الواحات في الهضبة الغربية مناطق الجذب البارزة للسكان حيث توجد المياه الجوفية، وعليه يصبح المورد المائي شريان للحياة حيث تقوم عليه الزراعة والنشاط البشري.

ب. العوامل الاقتصادية، وتشمل :

أ ـ الحرفة السائدة:

إن توزيع الحرفة في أية مجموعة سكانية يخضع إلى ما تقدمه البيئة الطبيعية من إمكانات للإنسان من ناحية، وما يختاره الإنسان تبعاً لدرجة تقدمه العلمي ووعيه الاجتماعي من ناحية أخرى. ودراسة الحرفة تلقي ضوءاً على نمط توزيع السكان وكثافتهم في الماضي والحاضر.

فالحرف التي تحتم الاستقرار كالزراعة، غالباً ما تكون مزدحمة بالسكان كما هو ملاحظ في المناطق الممتدة على طول امتداد نهري دجلة والفرات. بينما تنخفض كثافة السكان في المناطق التي تغلب عليها صفة البداوة، كما في الصحاري الغربية وبادية الجزيرة. وترتفع الكثافة أيضاً في مناطق الزراعة المروية التي تبلغ مساحتها ٦,٧ مليون دونم [٥] (١,٧ مليون هكتار). في حين تنخفض الكثافة في مناطق الزراعة الديمية (المطرية) التي تبلغ مساحتها ٦,١ مليون (١,٥ مليون هكتار)[٥٤]. أما المناطق الصناعية فإن الكثافة فيها تصل أقصاها، لأنها تمثل أقصى مراحل التقدم البشري والنمو الاقتصادي حيث تتجمع المدن الكبرى ويزدحم فيها السكان (مثل بغداد والموصل).

ولقطاع التجارة دور آخر في تباين توزيع السكان من مكان لآخر من بينها تجارة الغذاء، حيث صدر العراق ما قيمته ٣٠,٢ مليون دولار عام ١٩٩٤. في حين بلغت قيمة الواردات الغذائية نحو ٨٠٩,٤ مليون دولار[٥٥]. كما تتوفر طرق النقل من سيارات وسكك الحديد مما يساهم في تنشيط حركة التجارة.

٢ ـ النقل:

يقصد بالنقل الطرق والوسائط التي يتم بها انتقال الإنسان ومنتجاته من مكان لآخر، وتنشأ الطرق حيث تتوفر سلع للنقل. وعندها يكون الطريق صانعاً ماهراً للمراكز الحضرية وزيادة عدد سكانها.

وطرق النقل تكون عادة وليدة النشاط الاقتصادي وتزايده واتجاهه نحو التخصص في الإنتاج، فتمركز طرق النقل في مدينة بغداد كان بسبب وقوع هذه المدينة في وسط العراق، وفي منطقة منبسطة. وهي أهم مركز لتجمع السكان في القطر كله، وهي مركز إدارة البلاد وأهم مدنه الصناعية والتجارية والثقافية وتتوفر فيها كافة الخدمات.

وقد يحدث العكس فيصبح النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وليدة النقل وسهولة المواصلات في بعض المناطق التي دخلها العمران واستوطنتها العناصر المهاجرة. فوجود طريق بغداد ـ الموصل ساعد على انتقال مركز مدينة تكريت من موقعها على نهر دجلة إلى الطريق المذكور لكي تستفيد من حركة النقل السريعة. وأدى وجود الطريق المشار إليه إلى ظهور مدينة بيجي حيث أصبحت نقطة استراحة. بالإضافة إلى كونها نقطة عبور إلى طريق الفتحة ـ كركوك. ونشأت مدينة المحمودية على طريق بغداد ـ كربلاء باعتبارها خان استراحة لزوار المراقد المقدسة في كربلاء والنجف[٥٦].

٣ ـ عامل البترول:

لعب البترول دوراً كبيراً في تعديل آثار البيئة الطبيعية وجعلها ممكنة لاستيطان السكان في المناطق المنتجة له أو العمل في الخدمات المتصلة بهذه الصناعة أو المرتبطة بها، وأصبحت بذلك مراكز استقرار دائم.

والأهم من ذلك أن القوة المالية للبترول قد ساعدت على قيام المشاريع الصناعية وشق الطرق وإقامة المدن وتوسيع الخدمات فيها، كل ذلك ساهم في إعادة توزيع السكان وجذب القوى العاملة من الخارج للمساهمة في مشاريع التنمية. كما حصل في مرحلة الثمانينيات حيث وفد إلى العراق أكثر من مليوني عامل مصري وسوداني ومن جنسيات أخرى للعمل في تلك المشاريع، إلا أن استمرار الحرب العراقية الإيرانية حال دون استمرار المشاريع المذكورة ، كما أن قيام أحداث الخليج أدت إلى توقفها تماماً.

ج. العوامل التاريخية والسياسية :

١. عمر الاستيطان البشري :

يتناسب عدد السكان مع قدم الاستيطان البشري طردياً، فكلما كان الاستيطان في المنطقة قديم، زادت الكثافة السكانية. وعليه فإن عمر الاستيطان يفسر انخفاض أو ارتفاع الكثافات، بل ويفسر الأنماط التوزيعية للسكان ذاتها. فالسهل الفيضي العراقي استوطنته منذ القدم حضارات بشرية تمثلت بالسومريين والأكاديين والبابليين وغيرهم، فأنشؤوا مشاريع الري والسدود وأقاموا المدن وشقوا الطرق فأصبحت مناطقهم جاذبة للسكان من الجزيرة العربية أو من غيرها؛ مما أدى إلى زيادة أعدادهم على مر العصور.

٢ ـ الحروب والعوامل السياسية :

تؤدي الحروب والسياسة السكانية التي تتبعها الدولة إلى تباين توزيع السكان؛ فقد تؤدي إلى الهجرة أو التهجير الإجباري، مما يؤثر في إعادة توزيع السكان بين مناطق القطر الواحد. فمن الأسباب التي أدت إلى قلة سكان

العراق هي كثرة الغزو الذي تعرضت له بلاد الرافدين في الماضي وما رافقه من تدمير وسائل الري، فتحولت تربة العراق إلى سبخات قليلة السكان. وكثيراً ما تعرضت مدينة بغداد ومدن أخرى إلى حصار عسكري أثناء الصراع بين الفرس والعثمانيين لاحتلال تلك المدن. كما أن قيام الحرب العراقية الإيرانية أدى إلى تهجير سكان المناطق الحدودية، وبعض النواحي هجر سكانها بالكامل. مما أدى إلى إعادة في توزيع السكان. وعلى سبيل المثال كانت محافظة البصرة تشغل المرتبة الثالثة من حيث حجم سكانها في تعداد ١٩٧٧، تراجعت إلى المرتبة السابعة في تعداد ١٩٨٧ بسبب استمرار الحرب المذكورة لمدة ثمان سنوات. كما أن محافظة بابل احتلت المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٨٧ بعد أن كانت تشغل المرتبة السادسة في تعداد ١٩٧٧. بسبب عامل الحرب المشار إليه. بالإضافة إلى عامل إداري تمثل بإضافة قضاء المحمودية إليها بعد اقتطاعه من محافظة بغداد.

٣ـ عوامل أخرى: أبرز تلك العوامل:

أ - **عوامل إدارية:** كأن تجرى تعديلات تؤدي إلى زيادة المرتبة الإدارية لمنطقة تساعد على زيادة عدد سكانها. فتحويل قضاء تكريت إلى محافظة (باسم صلاح الدين) أدى إلى زيادة أهميتها وقيام مشاريع تنموية كبيرة فيها أدى إلى جذب المزيد من السكان إليها. فضلاً عن مراجعة أبناء النواحي والأقضية التابعة لها لمركز القضاء، يساعد على تنشيط اقتصادها وزيادة حركة السكان فيها.

ب - **عوامل دينية:** حيث إن وجود الأماكن الدينية في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء ساعد على جذب أعداد كبيرة من السكان إليها

واستقرار عدد منهم فيها، مما أدى إلى زيادة النشاط التجاري وتوسع العمران وشق طرق النقل فيها.

ج - **عوامل ديموغرافية** : تتمثل هذه العوامل في حركة المواليد والوفيات والهجرة التي يترتب عليها اختلاف معدلات النمو السكاني وتباين اتجاهاته من منطقة إلى أخرى، وهذا الاختلاف يؤثر بمرور الوقت على تحديد صورة توزيع السكان وتباينهم. فحيثما ترتفع معدلات المواليد وتنخفض معدلات الوفيات، بسبب تحسن الظروف الصحية والغذائية والثقافية يؤدي إلى تغيرات جوهرية في توزيع السكان، كما أن الهجرة يتمخض عنها إعادة توزيع السكان، وسبق شرح تلك العوامل.

وخاتمة القول أوضحت الدراسة وجود تباين مكاني في توزيع عدد السكان، وأبرز مشكلة يواجهها التوزيع المذكور هي سوء توزيعهم، حيث يتجمعون في أماكن محددة صغيرة وقد تكون قليلة الموارد، فيمثلون عبئاً كبيراً على القطر. في حين يمتد فراغ سكاني في رقعة شاسعة، أو عدد محدود من السكان في مناطق ذات موارد كبيرة تنقصها الأيدي العاملة لاستثمار تلك الموارد، مما يتطلب التوصل إلى توزيع جغرافي أفضل للسكان حتى لا يتركزون في مناطق محددة تعمل على تفريغ المناطق الأخرى من السكان، مما يحرمها من قواها العاملة وأسواقها، وتعطيل مصادر دخلها وخلق صعوبات لاستغلال ثروتها، وقد يعرض أمنها إلى الخطر. فإعادة توزيع السكان على المستوطنات وربط أجزائها بطرق نقل ومواصلات ميسورة هدفاً عجزت عن تحقيقه أقطار عديدة ألا وهو القيام بالهجرة المعاكسة والتي تعد مشكلة المشاكل بالنسبة لها.

ينبغي أن يحقق إعادة التوزيع متطلبات التنمية عن طريق تكامل الموارد البشرية والطبيعية وبما يضمن تحقيق الأمن القومي؛ وذلك بالحد من النمو الحضري وبخاصة في أحزمة البيئات الأقل نمواً حول المدن. والحد من الهجرة (من الريف والمدن الصغيرة) إلى المراكز الحضرية الكبرى. والاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة بما يحقق الاستقرار السكاني والتوسع في تعمير مراكز سكانية جديدة في المناطق غير المأهولة، مخططة بعناية وتقوم على تكامل الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية. كل ذلك يتطلب إيجاد سياسة مبرمجة زمنياً للحفاظ على موازنة مقبولة بين ثلاثة عناصر هي الأرض والسكان والموارد الاقتصادية.

ثالثاً: تركيب السكان:

١ - التركيب العمري والنوعي:

للتركيب العمري تأثير بارز في المستويات الديموغرافية والذي هو في الأساس محصلة لها والدلالة الأساسية في قياسها و حساب مؤشراتها. وهو العامل الحاسم في تحديد حجم العرض من القوى البشرية وبضمنها قوة العمل، وبالتالي مستويات عبء الإعالة الاقتصادية، كما أنه أحد محددات أنماط الاستهلاك من السلع والخدمات.

وقد تحصل أخطاء في الإبلاغ عن العمر فتصبح بياناته غير دقيقة، مما يتطلب تعديلها قبل إجراء التحليلات، ومن المؤشرات المستخدمة في معرفة مدى التحسن في الإدلاء ببيانات العمر رقمي (ويبل) و(مايرز). وعند تطبيق هذين المؤشرين في العراق في ثلاثة تعدادات يظهر وجود تحسن في الإدلاء ببيانات العمر من تعداد لآخر (*).

ويتميز التركيب العمري للسكان في العراق بفتوة تزيد عما يناظرها في الوطن العربي، إذ تبلغ نسبة صغار السن ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة نحو ٤٩٪ من مجموع السكان في تعداد عام ١٩٧٧، انخفضت في تعداد ١٩٨٧ إلى ٤٥,٨ ٪. وهي نسب مرتفعة بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة في القطر، ثم انخفضت إلى ٤٤٪ سنة ١٩٩٤. ويعود سبب انخفاض النسبة إلى هبوط الخصوبة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وارتفاع نسبة الوفيات لاسيما الذكور منهم والناجمة من الحرب العراقية الإيرانية وكذلك الحصار الاقتصادي بعد عام ١٩٩١.

أما الفئة الوسطى فقد بلغت نسبتها ٤٦,٩ ٪ في عام ١٩٧٧، ارتفعت في عام ١٩٨٧ إلى ٥٠,٧٪ ثم إلى ٥٢٪ سنة ١٩٩٤. وهذا الارتفاع ناجم عن انخفاض نسبة الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة خلال هذه المرحلة . في حين لم تزد نسبة كبار السن عن ٤,١٪ في عام ١٩٧٧ و٣,٥ ٪ في عام ١٩٨٧ و٣,٢٪ في عام ١٩٩٤. وتنخفض هذه النسبة بموجب تقديرات (الأسكوا) سنة ١٩٩٦ إلى ٢,٧ ٪.

والملاحظ أن نسبة الذكور تزيد قليلاً عن الإناث في الفئتين الأولى والثانية في حين تتفوق نسبة الإناث في الفئة الثالثة بسبب ارتفاع متوسط عمر الإناث.

أما **التركيب النوعي** فيقصد به نسبة الذكور لكل ١٠٠ من الإناث، وتعرف بنسبة النوع Sex Ratio، ويتم الحصول عليها بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب الناتج في ١٠٠.

وللتركيب النوعي تأثير مباشر في المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني. ولها تأثير كبير في تكوين شكل الجماعة وسرعة حركتها .

وينبغي على من يقوم بتحليل الإحصاءات السكانية أن يصحح الآثار الناتجة عن التركيب النوعي للسكان قبل أن يشرع في قياس الصفات أو المتغيرات الديموغرافية الأخرى(٥٧).

وقد تحصل أخطاء في الإبلاغ عن النوع كما حصل في تعداد عام ١٩٤٧ في العراق، حيث أبلغت بعض الأسر عن أبنائها الذكور على أنهم إناث؛ لهذا انخفضت نسبة النوع فأصبحت ٨٨ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.

وقد أشارت التعدادت السكانية إلى أن نسبة النوع في العراق بلغت خلال السنوات ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٧، ١٩٨٧، نحو ١٠١، ١٠٤,٣، ١٠٦,٣، ١٠٥,٨ لكل ١٠٠ أنثى على التوالي. ثم انخفضت إلى ١٠١,٣ سنة ١٩٩٤. وإلى ١٠٠,١ سنة ١٩٩٦ وإلى أقل من ١٠٠ بحسب النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٩٧.

وهذه النسب تعكس تفوق عدد الذكور على عدد الإناث، وهي حالة طبيعية، وتعكس أيضاً دقة البيانات في التعدادات الأخيرة وأحياناً إهمال تسجيل الإناث الصغيرات وارتفاع معدلات الوفيات بينهن في المناطق الريفية أثناء الإنجاب. أما انخفاض نسبة النوع في مرحلتي الثمانينيات والتسعينيات فإن سببه يعود إلى فقدان الذكور الناجم عن الحرب العراقية الإيرانية وأحداث الخليج في عام ١٩٩١ وما ترتب عليها من نتائج فيما بعد.

ويشير التوزيع الجغرافي لنسبة النوع في العراق إلى ارتفاعها في المحافظات الشمالية سنة ١٩٧٧ حيث تراوحت بين ١١٤ في أربيل و ١٢٤ في دهوك وما بين النسبتين في كل من التأميم والسليمانية. وتقل النسبة عن تلك الأرقام في بقية المحافظات. وتقل عن ١٠٠ في كل من النجف والقادسية والمثنى وذي قار. أما في تعداد ١٩٨٧ فقد سجلت الأنبار أعلى نسبة نوع (١١٢,٨) بينما سجلت ذي قار النسبة الدنيا (١٠١).

وفي عام ١٩٩٤ سجلت نسبة النوع أدنى النسب في المنطقة الشمالية بسبب الوضع الشاذ حيث يسهل خروج الذكور من المنطقة إلى خارج القطر.

أما نسبة النوع بحسب العمر فإن البيانات تشير إلى تفوق نسبة الذكور على الإناث عند الميلاد بسبب عوامل بيولوجية. وبزيادة العمر تبدأ العوامل البيئية تؤثر في تفاوت نسبة النوع. ففي العمر ١٥ - ١٩ سنة تبدأ نسبة الذكور في الارتفاع وتستمر حتى العمر ٤٥ ـ ٤٩ عاماً حيث تتراوح نسبة النوع بين الفئتين العمريتين المذكورتين من ١٠٩ إلى ١١٦,٥. ويعود سبب ذلك إلى الهجرة الوافدة إلى القطر وأغلبها من الذكور الشباب ومن الفئة ٥٠ ـ ٥٤ فما فوق تبدأ نسبة الذكور بالانخفاض[٥٨]. حيث ترتفع نسبة الوفيات بينهم، بينما يزداد متوسط العمر لدى الإناث في الفئات العمرية الكبيرة. بالإضافة إلى قلة المبالغة في أعمار الذكور في الفئات العمرية المذكورة وعدم التقليل من أعمار الإناث وخاصةً ممن تجاوزوا ٦٠ عاماً.

أما توزيع نسبة النوع بين الريف والحضر فإنه يمكن القول إن النسبة المذكورة في المناطق الحضرية تفوق مثيلاتها في المناطق الريفية في كافة الفئات العمرية (من ٢٠ - ٥٤ سنة) بسبب تركز المهاجرين القادمين من خارج العراق في المناطق الحضرية. وقد تعبر النسبة كذلك عن حجم الخسائر التي تكبدها سكان الريف في الأرواح من جراء الحرب العراقية الإيرانية بسبب ارتفاع نسبهم في القوات المسلحة بالمقارنة مع سكان الحضر.

٢ - التركيب الاقتصادي :

تعد دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان من المواضيع المهمة في جغرافية السكان؛ وذلك لارتباطها بالقوى العاملة وبحجم وإنتاج الموارد الاقتصادية ومقدار الدخل والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المجتمع.

وتبعاً إلى عام ١٩٧٥ بلغت نسبة النشطين اقتصادياً في العراق ٢٥ ٪ من السكان الذين بلغوا الخامسة عشرة من العمر وما فوق. وتشمل هذه النسبة ٨٦٪ من الذكور و ٤ ٪ من الإناث. ولم يطرأ تغيير على هذه النسب خلال عقد من الزمن. إلا أن مجموع القوى العاملة ارتفع بنسبة الثلث تقريباً ، أي من ٢,١ مليون إلى ٢,٩ مليون شخص(٥٩).

أما بالنسبة لتوزيع القوى العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي فتبين أرقام عام ١٩٧٥ أن ٥٦,٢ ٪ كانوا يعملون في القطاع الزراعي و٢٣,٥ ٪ في القطاع الثالث الذي يشمل خدمات المال والأعمال بالدرجة الأولى و ١٠,١ ٪ في قطاع الصناعة، منهم ٦,٣ ٪ يعملون في الصناعات التحويلية (٦٠).

ولقد شكّل الرجال ٩٦,٤ ٪ من مجموع القوى العاملة، كما قدر عدد النساء العاملات بما يقرب من ١٠٤,٤٠٦ نساء، ٤٢,٧ ٪ منهن يعملن في قطاع الخدمات وخاصة في قطاعي الأعمال والمال و ٢٦,٨ ٪ منهن في قطاع الزراعة والذي بلغت نسبة الذكور العاملين فيه ٥٧,٤ ٪، وكما هي الحال في الكثير من البلدان النامية. ويبدو أن عدد الرجال العاملين جاء ناقصاً، إذ لا يعقل أن يبلغ عدد الرجال في هذا القطاع ١,٦ مليون شخص مقابل (٢٨٠٠٠) امرأة (٦١).

وكان الدخل الفردي مرتفعاً في العراق بالقياس إلى بعض الأقطار العربية الأخرى غير النفطية. ففي عام ١٩٧٧ مثلاً قدر دخل الفرد في العراق ١٥٥٠ دولاراً أمريكياً مقابل ٧١٠ دولار في الأردن و ٩١٠ دولار في سوريا.

التركيب الصناعي :

يشير التصنيف الصناعي للسكان الفعالين إلى فروع النشاط الذي يعتمد على نوع المؤسسة والإنتاج المصنوع والخدمة المقدمة. ويعرف أيضاً بالمجال أو القطاع الذي يمارس فيه الفرد مهنته أو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد.

وفي العراق يلاحظ انخفاض نسبة النشاط الزراعي مقارنة بالدول النامية والمتوسط العالمي. وكذلك انخفاض النشاط الصناعي قياساً بالبلدان الصناعية مقابل ارتفاع قطاع الخدمات بشكل واضح، ويزيد حتى على البلدان الصناعية، فضلاً عن البلدان النامية بما يزيد عن مرتين ونصف كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (٦)

النسبة المئوية للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي في العراق وبعض المجاميع الدولية ١٩٩٠ - ١٩٩٢

المجموعة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
العراق	١٤	١٩	٦٧*
البلدان الصناعية	١٠	٣٢	٥٨
البلدان النامية	٥٨	١٥	٢٧
المتوسط العالمي	٤٨	١٨	٣٤

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، جدول (١١)

(*) أضيف قطاع غير المصنفين اقتصادياً إلى قطاع الخدمات.

والعراق يعد مثالاً لعدد كبير من الدول التي يتحول فيها عدد من العاملين من قطاع لآخر ولاسيما من النشاط الزراعي إلى غيره من الفعاليات. ويأتي

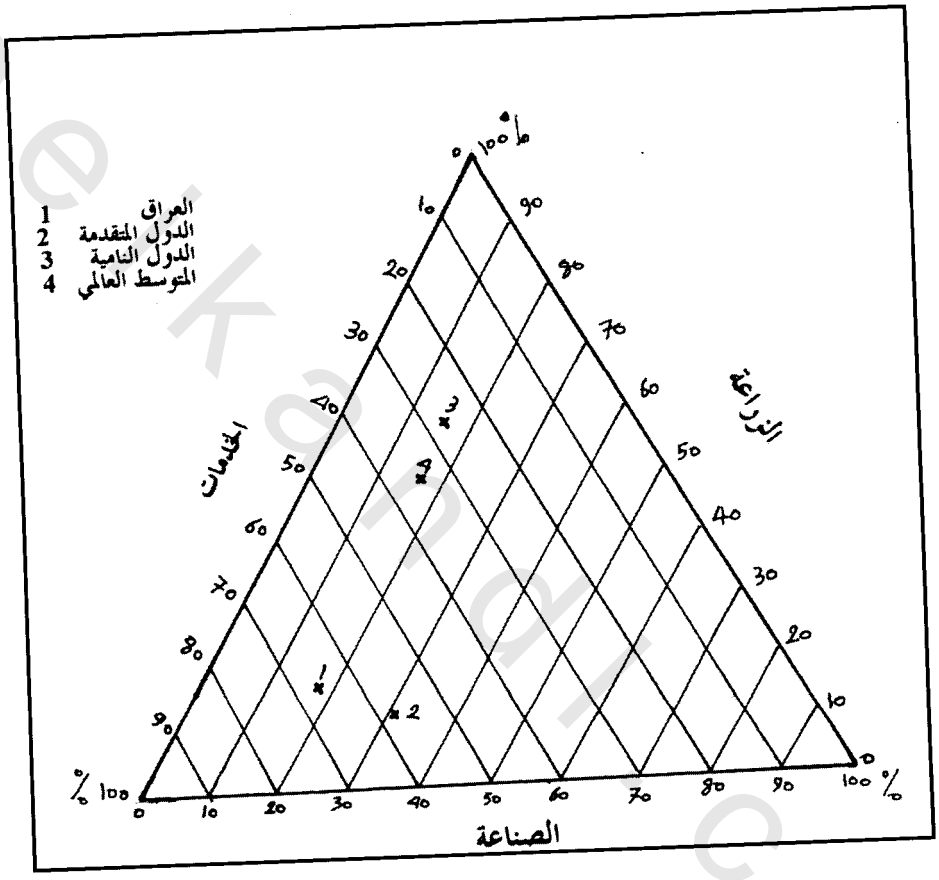

شكل (٦)

المثلث النسبي للقوى العاملة في النشاط الاقتصادي في العراق
وبعض المجاميع الدولية (١٩٩٠ - ١٩٩٢)

في مقدمة الذين يتركون الزراعة أولئك الذين لا يملكون أرضاً ولا يستطيعون ممارستها بسبب أوضاعهم التعليمية، بالإضافة إلى أفراد الأسر الزراعية الذين لا يتقاضون أجوراً مقابل عملهم.

البطالة:

أشار تعداد السكان لعام ١٩٥٧ إلى أن نسبة البطالة تصل إلى ٤٢ ٪ من مجموع القادرين على العمل، وانخفضت تلك النسبة إلى ٣٦ ٪ في عام ١٩٦٥، وكان للهجرة من الريف إلى المدن دور كبير في انخفاض البطالة الموسمية. وأشار تعداد ١٩٨٧ إلى وجود أكثر من ١٨٤٠٠٠ عاطل لم يسبق لهم العمل، وهو ما يعادل ٥ ٪ من عدد السكان النشيطين اقتصادياً ويعيش ٦٩٪ منهم في المناطق الحضرية و ٣١ ٪ في المناطق الريفية. وتشكل الإناث نحو ١٩ ٪ من ذلك العدد. وبالإضافة إلى ما تقدم هناك أكثر من (١٩٢٠٠٠) عاطلاً يبحث عن عمل يدخل هؤلاء ضمن السكان النشيطين اقتصادياً.

٣. أنماط التراكيب الأخرى:

أ. التركيب الديني: Composition Religious

للدين تأثير كبير في حياة الشعوب، ويتضح هذا التأثير من خلال العلاقات الاجتماعية للسكان وفعالياتهم الاقتصادية وأوضاعهم السياسية، كما يؤثر في سلوك الفرد اليومي. وله دور واضح في نمو السكان من حيث تثبيته لفلسفة أخلاقية واجتماعية معينة في نفوس الأتباع، كأن تؤكد هذه الفلسفة فضائل الإنجاب وتحريم وسائل تحديد النسل، مما يؤثر في الظواهر الديموغرافية[٦٢].

وفي العراق تسود الديانة الإسلامية وإلى جانبها توجد أقليات دينية تنتشر في مناطق مختلفة من القطر العراقي كالمسيحيين واليهود والصابئة واليزيدية وغيرها، كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول (٧)

تطور عدد السكان بحسب دياناتهم للمدة ١٩٤٧ - ١٩٩٣

السنة	المسلمون	النصارى	اليهود	الصابئة	اليزيدية	أخرى
١٩٤٧	٤,٢٧٤,٧٨٩	١٤٩,٣٧٧	١١٨,١٩٦	٦٥٩٧	٣٢,٤٣٣	٧٤
١٩٥٧	٦,٠١٩,٥٨٥	٢٠٤,٢٢٦	٤٣١٩	١١,٤٢٥	٥٥,٨٢٨	١٠٣٥
١٩٦٥	٧,٧١١,٧١٢	٢٣٢,٤٠٦	٣١٨٧	١٤,٢٦٢	٦٩,٦٥٣	١٣٠٠
١٩٩٣	١٨,٣٩٨,٥٠٨	٣٤١,٠٦٤	٥٦٨	١٨,٩٤٨	١٧٠,٥٣٢	١٨,٣٨٠

المصدر: تعدادات السكان للأعوام : ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥، أما سنة ١٩٩٣ فمصدره : سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي الدولي للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة بغداد، تشرين أول ١٩٩٦، جدول (٤١)، ص ٢١٧.

ومن خلال ملاحظة جدول (٧) يظهر تزايد تدريجي لنسبة المسلمين من إجمالي السكان، وتذبذب نسبة المسيحيين والصابئة وثبات نسبة اليزيدية. أما اليهود فإن نسبتهم في تناقص مستمر، وكان للهجرات إلى الخارج دور أساسي في تناقص وتذبذب النسب المذكورة. وتتضح هذه النسب في الجدول أدناه :

جدول (٨)

تطور نسب السكان بحسب دياناتهم في العراق للمدة ١٩٤٧ - ١٩٩٣

السنة	المسلمون	النصارى	اليهود	الصابئة	اليزيدية	أخرى
١٩٤٧	٩٣,١	٣,٢٥	٢,٦	٠,١٤	٠,٧	٠,٢
١٩٥٧	٩٥,٥٦	٣,٢٤	٠,١	٠,١٨	٠,٩	٠,٠٢
١٩٦٥	٩٥,٨	٢,٩	٠,٠٣	٠,٢	٠,٩	٠,١٧
١٩٩٣	٩٧,١	١,٨	٠,٠٠٣	٠,١	٠,٩	٠,١٠

المصدر : جدول (٧)

ب. التركيب التعليمي: التعليم نوع متخصص من التنشئة الاجتماعية وضرورة حتمية ومدخل من مدخلات التنمية، فله عائد اقتصادي واجتماعي؛ لهذا اهتمت به كافة المجتمعات وتطور كماً وكيفاً وانتشر انتشاراً واسعاً.

وبالرغم من الجهود المبذولة في التعليم فإن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة خاصة بين الإناث. ولا شك إن لذلك نتائجه السلبية المتعددة في الظواهر الديموغرافية كالخصوبة والوفيات، حيث إن هناك ارتباطاً عكسياً بين الحالة التعليمية للمرأة وعدد الأطفال الذين تنجبهم. وهي انعكاس مباشر للمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، كما يتضح في الجدول (٩) حيث إن أكثر من نصف إناث المنطقة الشمالية في العراق أميات (٥٣,٥ ٪)، في حين تنخفض النسبة في المنطقة الجنوبية إلى ٤٩,٦ ٪ وفي المنطقة الوسطى إلى ٤٧,٨ ٪. كما أن نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة أو من تحمل شهادة مدرسية أو جامعية في المنطقة الشمالية هو أقل من الوسط والجنوب. ويترتب على ذلك تباين نسبة مساهمة الإناث في العمل وبالتالي اختلاف مستويات الخصوبة في المناطق المشار إليها.

جدول (٩) التوزيع النسبي للإناث
(١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية لسنة ١٩٨٠

الحالة التعليمية	أخرى	أخرى	أخرى	أخرى
أمي	٣٥,٥	٤٧,٨	٤٩,٦	٤٥,٩
يقرأ ويكتب	٣٥,٧	٣٧,٨	٣٨,٣	٣٧,٧
ابتدائية	٥,٨	٨,٣	٧,٣	٨,٩
متوسطة أو ثانوية	٣,٢	٤,٣	٣,٢	٥,٠
شهادة مهنية	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٦
أخرى	١,١	١,٦	١,٣	١,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت النسب اعتماداً على الجهاز المركزي للإحصاء ، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة ١٩٨٠، بغداد، ١٩٨٥، جدول (١٦).

وبدأت نسبة الأمية في العراق تنخفض تدريجياً كما تبين أرقام الجدول الآتي: جدول (١٠) تطور نسبة الأمية في العراق بحسب النوع (٪ من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر) للمدة ١٩٦٥ - ١٩٨٧:

السنة	ذكور	إناث	جملة
١٩٦٥	٥٨,٤	٨٦,٦	٧٢,٢
١٩٧٣	٤٠,٩	٧٥,٥	٥٨,٢
١٩٧٧	٣٦,١	٧٠,٧	٣٥,٠
١٩٨٧	٢٠,٢	٣٤,٥	٢٧,٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق لسنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، ص ١٣، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٨، جدول ٢ / ٨، ص ٣٥، تعداد السكان لعام ١٩٨٧، جدول(٢٩)، ص١١٥.

توضح أرقام الجدول مدى الانخفاض الذي حصل في نسبة الأمية خلال المراحل الزمنية الأربع، ويبدو واضحاً أن الانخفاض الذي حصل للذكور هو أكثر بكثير مما هو في الإناث، على الرغم من التطور الحاصل عند الإناث في السنوات الأخيرة.

ويبين الجدول الآتي (رقم ١١) عدد الأميين ونسبهم بين السكان في العراق للفئة العمرية ١٥ - ٤٥ سنة لثلاث مراحل زمنية:

التفاصيل	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٣
عدد السكان	٤,٤٠٤,٣٢٤	٦,٣٣٥,٨٨٤	٨,٨٩٠,٥٠٠
عدد الأميين	٢,١٣١,٨١٧	١,٢٥٨,٤٦١	١,٧٠٦,٩٧٦
نسبة الأمية إلى عدد السكان	٪٤٨,٤	٪١٩,٩	٪١٩,٢

المصدر : IES, Human Develoment Report, Iraq, 1995, Table 18,P.47.

يوضح الجدول انخفاض نسبة الأمية بين السكان في الفئة العمرية ١٥-٤٥ سنة لثلاث مراحل زمنية. فقد انخفضت من ٤٨,٤ ٪ عام ١٩٧٧ إلى ١٩,٩ ٪ عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٩,٢ ٪ عام ١٩٩٣ في الوقت الذي تزايدت الأرقام المطلقة لعدد الأميين في عام ١٩٩٣ قياساً بعام ١٩٨٧ بما يقرب من ٤٥٠,٠٠٠ شخص.

وتشير أعداد الملتحقين بالمدارس (ذكور وإناث) خلال (عقد من الزمن) إلى التحسينات الكبيرة التي طرأت على التعليم في العراق. فقد أصبح عدد الإناث الملتحقات بالمدارس يساوي نصف عدد الذكور في سنة ٧٧/١٩٧٦ بعد أن كان لا يساوي إلا ثلث عددهم في سنة ١٩٦٧ / ٦٨[٦٤]. وبلغت نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية للمدة ١٩٨٧- ١٩٩٠ نحو ٧٥ ٪ في العراق مقابل ٧١ ٪ في الوطن العربي[٦٥].

كما تضاعف عدد المدارس الابتدائية والثانوية خلال العقد المشار إليه وزاد عدد المعلمين في المرحلتين المذكورتين، حيث سجل العراق أكبر زيادة لعددهم لكل مدرسة ابتدائية خلال المدة ١٩٨٠ / ٨١ - ١٩٨٧ / ١٩٨٨ بلغت ٨١ ٪. كما زاد عدد الأساتذة في المرحلة الجامعية زيادة كبيرة . وارتفع معدل التلاميذ للمعلم الواحد من ٢١,٩ إلى ٢٧,٥ في المرحلة الابتدائية، وانخفض المعدل في المرحلة الثانوية من ٣٠,٦ إلى ٢٨,٤ والجامعية من ٣٤,٢ إلى ٢٤,٦ [٦٦].

الهوامش والمصادر:

١ - انظر النصوص الأصلية المسمارية لحاكم لكش (كوديا). راجع أيضاً: عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف (سلسلة الكتب الجغرافية رقم ٤٦)، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ١٦ .

٢ - فاضل الأنصاري، سكان العراق: دراسة ديموغرافية - جغرافية مقارنة، مطابع ألف باء، دمشق، ١٩٧٠، ص ٣٨.

3 - Doris G. "Current Population Trends in Iraq," the Middle East Journal, vol.10, No. 2, sprng, 1956, P. 153.

٤ - الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ (العراق - الجاليات العراقية)، دار التضامن للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ص : ب، ل.

٥ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥، مطبعة الجهاز، بغداد ١٩٧٣، ص أ، ب.

٦ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح الظواهر الحياتية في العراق لسنة ١٩٧٣ - ٧٤، أيلول، ١٩٧٥، ص٢. انظر أيضاً : نتائج المسح لسنة ١٩٧٤ - ٧٥ تموز ١٩٧٦.

٧ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان العراق من نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة ١٩٨٠، إعداد فيحاء هاشم الآلوسي، بغداد.

٨ - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، اختلافات الوفاة بين حضر وريف العراق، دراسة رقم ٢٤ لسنة ١٩٩١ .

٩ - لين ت. سميث، علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر، المكتب المصري الحديث، جامعة الأسكندرية، ١٩٧١، ص ٣٣٧ .

١٠- حسبت تلك المعدلات اعتماداً على البيانات الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٦ الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، ص ٥٥ ـ ٥٨ والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٢، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

* أعدت هذه الدراسة بإيجاز شديد بحسب ما جاء في دعوة المشاركة في مشروع كتاب سكان العالم العربي وبحسب ما تيسر للباحث من بيانات.

١١- رياض طبارة، (تحدبات الديموغرافيا)، النشرة السكانية، الأسكوا، بغداد، عدد ٤٣، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ ص ٦ ـ ٧.

12 - UNDP, Human Development Report, 1995, New York, 1996, Tables 21 & 47.

١٣- الجهاز المركزي للإحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية، ١٩٨٠، مصدر سابق، جدول (٢). انظر أيضاً: عباس فاضل السعدي، "مقاييس الخصوبة وتباينها الإقليمي في العراق"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٧، عدد ٣،خريف ١٩٨٩،ص ٢٦٩.

١٤- الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان لعام ١٩٨٧ لمجموع القطر، جدول ٤٥ ص٢٨، والمجموعة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٨٦ و١٩٨٧.

15- U.N., ESCWA, Demographic and Related Socio - Economic Data , sheets No , 9 , Amman , 1997, table 3,P.28.

16- Ibid , 1978, No. 5. P.65

17- Ibid, P. 65.

١٨- مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٨، شباط ١٩٨٨، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣.

١٩- عباس فاضل السعدي: (وفيات الرضع والحصار الاقتصادي في العراق)، مجلة النشرة السكانية (تصدرها الأسكوا)، العدد ٤٤، ١٩٩٦، ص٥٢.

٢٠- جيمس ب. غرانت، وضع الأطفال في العالم ١٩٩٠، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمان، ١٩٩٠ .

٢١. ٢١ ـ عباس فاضل السعدي، وفيات الرضع، مصدر سابق، ص٥٢ .

22- ESCWA , 1987 ,OP.Cit, P. 65 .

٢٣- وزارة التخطيط، أضواء على خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، مطبعة راشد، بغداد، ١٩٧٠، ص ٨ ـ ١١.

٢٤- عباس فاضل السعدي، وفيات الرضع والحصار الاقتصادي، مصدر سابق، ص٤٨.

25- The Study of the Team of Harvard University , October 1991 & April 1992.

26- ESCWA,1997,No . 9 , Op . Cit. , table 4 , P. 29.

27- Ibid, Table 4 , P. 29.

٢٨- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا : الجمهورية العراقية، بيروت ، ١٩٨١، ص ١ - ١٤.

٢٩- منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١ ص ١٣٩.

٣٠- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ ـ ١٤.

31- U.N. , Population Division , Dep. of International Economic and Social Affairs & the UN Fund for Population Activities , Pop. Policy Compendium , Iraq , 1980 , P. 5.

32- ESCWA, sheets No. 9, 1997, op cit. , table (6),P 32,

(*) حُسب الرقم من مصفوفة الهجرة الداخلية اعتماداً على بيانات محل الميلاد جدول (٢٤) من كل محافظة من محافظات العراق (في تعداد عام ١٩٨٧) ولا تشمل غير المبين أو المقيمين في الخارج (الباحث).

٣٣ - عباس فاضل السعدي، (النمو الحضري وخصائصه الجغرافية في العراق)، مجلة الآداب (جامعة بغداد)، العدد ٤٥، السنة ١٩٩٩، ص ٢١٣ .

٣٤- عباس فاضل السعدي، مقاييس الخصوبة، مصدر سابق، ص٢٩٦.

٣٥- الجهاز المركزي للإحصاء، بعض المؤشرات الديموغرافية، مصدر سابق، جدول رقم (٢).

36- U. N., World Population Prospects Estimates and Projects as Assessed in 1988 , New york ,UN Publications , 1989 , PP. 410 - 411 , UNDP , 1996 , Op. Cit., Table (21) .

٣٧- حسب المعدل اعتماداً على نتائج مسح الظواهر الحيوية لسنة ١٩٨٠، مصدر سابق، جدول رقم (١)

٣٨- جمعية تنظيم الأسرة العراقية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤، جداول ١، ٢، ٣.

39- U.N. , World Population Prospects, 1988 , op .cit , pp. 410 - 411 , U NDP ,1996 ,op. cit. ,Table (21).

40- U.N. ,Population Policy ComPendium , Iraq,1980,op.cit , P.3.

٤١- فاضل الأنصاري، مصدر سابق، ص٥٧.

٤٢- جاسم محمد الخلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية،ط ٢، جامعة الدول العربية / معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة لجنة البيان العربي. القاهرة، ١٩٦١، ص٤١٤ ـ ٤١٦.

٤٣- عباس فاضل السعدي، (تغير التوزيع الجغرافي لسكان منطقة الأهوار في العراق وحركاتهم المكانية بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧)، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢ (أ)، العدد ١، ١٩٩٥، ص٢٠٣ .

٤٤- المصدر نفسه، ص٢٠٤. راجع أيضاً: حسن الخياط، جغرافية أهوار ومستنقعات جنوبي العراق، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٢٥ .

٤٥- شاكر خصباك، العراق الشمالي : دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، ط١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣، ص ٢٨٥ .

* يتم إيجاد الدرجة المعيارية بالمعادلة الآتية : د = $\frac{\text{س} - \text{سَ}}{\text{ع}}$

حيث تمثل د : الدرجة المعيارية، س : أي قيمة من قيم المتغير، سَ : الوسط الحسابي لقيم المتغير، ع : الانحراف المعياري.

٤٦- عبدالاله أبو عياش، التحضر في الوطن العربي : تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، في قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية، تحرير عبدالله علي الصنيع، مكتبه الطالب الجامعي (رقم ٦١)، مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

47- Iraqi Economist Associaton & UNDP , Human Development Report 1995 in Iraq, Baghdad, 1995 ,pp. 20, 33.

٤٨- وليد عباس حلمي وآخرون، التحضر في العراق، وزارة التخطيط / التخطيط الأقليمي، دراسات رقم ١٥١، بدون تاريخ، ص٥٧ .

٤٩- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الأقليمي، خطة دراسات الوزارة: دراسة رقم ٧٥٩، مشاكل توسعات المدن العراقية وأثرها على التوزيع الأقليمي للمستوطنات، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣ .

٥٠- انظر جدول (٥).

٥١- تبعاً لتقديرات وزارة التجارة بحسب البطاقة التموينية لعام ١٩٩٦ .

٥٢- راجع (عباس فاضل السعدي، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن، النشرة الدورية التي يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت (رقم ٥١) مارس ١٩٨٣، ص ٤٩) حول كيفية قياس المؤشرات المنوه عنها.

* نسبة التركز = ٢/١ مجـ (س ـ ص) حيث تمثل س النسبة المئوية لمساحة المنطقة

إلى مساحة الإقليم الكلية، ص تمثل النسبة المئوية لسكان المنطقة إلى سكان الأقاليم الكلية، مج تمثل مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب، أي مجموع القيم دون النظر للإشارات السالبة.

(* *) تم الحصول على قيمة معامل (جيني) من تجميع القيم المستخرجة من منحنى لورنز.

٥٣- عباس فاضل السعدي، " تباين توزيع السكان في الوطن العربي "، مجلة دراسات عربية، تصدرها دار الطليعة في بيروت، العدد ٦/٥، السنة ٢٩، آذار / نيسان ١٩٩٣، ص ٥٣ ـ٥٤.

* الدونم العراقي = ٢٥٠٠ م٢

٥٤- جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ١٩٩٥، الخرطوم، يوليو (تموز)، ١٩٩٦، ص ٢٤.

٥٥- جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،، المجلد ١٥، الخرطوم، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٣٩٤،

٥٦- عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، مصدر سابق، ص ٧٠ - ٧١.

* بلغ رقم (ويبل) في تعداد ١٩٥٧ نحو (٢٢١) وانخفض إلى (١٣٩) في تعداد ١٩٧٧ وإلى (١٢٠) في تعداد ١٩٨٧. مما يشير إلى التحسن في الإدلاء بتلك البيانات عن العمر من تعداد إلى آخر. وهناك أيضاً مؤشر (مايرز) الذي يتراوح - من الناحية النظرية - بين صفر و١٨٠، وقد بلغ في العراق بحسب تعداد ١٩٧٧ نحو ١٨، وفي عام ١٩٨٧ انخفض إلى ٩,٨. وهو تأكيد للتحسن المذكور في رقم (ويبل)، في تعداد ١٩٨٧ قياساً بالتعداد السابق له (حسابات الباحث).

٥٧- لين ت. سميث، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر، المكتب المصري الحديث، الأسكندرية، ١٩٧١، ص، ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

٥٨- الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان عام ١٩٨٧ (مجموع القطر)، ص٧٤.

٥٩- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ - ١٧.

٦٠- المصدر نفسه، ص ١ - ١٧.

٦١- المصدر نفسه، ص ١ - ١٧.

٦٢- جوزيف سامي، " أثر المذاهب الدينية في تباينات الخصوبة "، النشرة السكانية، الأكوا، العدد ١٣، بيروت، ١٩٧٧،ص ١٣.

٦٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣)، جدول ٤، ٥١

٦٤- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ - ١٦.

٦٥- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مصدر سابق، جداول ١ - ٣، ٢٢.

٦٦- الأمم المتحدة، الجمهورية العراقية، ١٩٨١، مصدر سابق، ص ١ - ١٦ ، ١ - ١٧.